

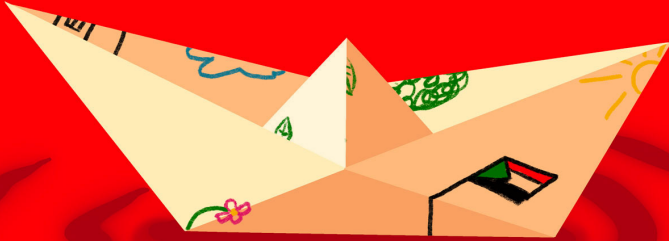


العدد
40

الأسيوعية Atar

الخميس، 1 أغسطس 2024م

السودان ومحيطه



اللوحة من أعمال الفنان: Medo Kagonka



مجلة

الأسبوعية Atar

تصدر عن مركز سودان فاكس للصحافة

FACTSD
FACTS CENTER FOR JOURNALISM

رئيس التحرير: عارف الصاوي

الجودة والابتكار: محمد الصادق

التخطيط والمراسلين: عمّار جمال

محرر أول: حاتم الكناني

ترجمة: محمود دقش

سكرتارية التحرير: ملاذ عماد

مع شبكة تضم أكثر من 20 مراسلاً ومراسلة داخل السودان وخارجه.

رسومات: عبادة جابر
Medo Kagonka

لاستلام نسخة (pdf) من مجلة «أتر» أسبوعياً،
الرجاء مراسلتنا مرة واحدة على:
atar@sudanfacts.org

للانضمام إلى شبكة مراسلي «أتر» في السودان،
الرجاء مراسلتنا على:
correspondent@sudanfacts.org

فاتحة 5 - 3

من التحرير 7 - 6

السودان والإمارات:
المسألة ليست في الحرب
حسان الناصر

لجنة الموقع والموارد: السودان
في عمق التنافس بين روسيا وأمريكا
محمود دقش

السودان وجنوب السودان خلال الحرب:
أوجه التباعد ومسارات التقارب
محمد أبكر موسى

إرتريا وحركات شرق السودان المسلحة:
اللعب بالبيضة والحجر
فريق أتر

العلاقات السودانية التشادية
وتأثير الولاء القبلي في الحرب
فريق أتر

دفتّر أحوال السودان
- كاذقي، عطبرة، كسلا
مراسلو ومراسلات أتر

أصوات تحت الحصار:
- من سنجة والقضارف،
23 - 25 يوليو 2024
إعداد: ملاذ عماد

نشرة أسعار، 1 أغسطس 2024
إعداد:

عبد الرحمن مغلًا ومحمد الكامل
دعوة إلى المصورين والمصورات
مجلة أتر

مرحباً،

هذا هو العدد (40) من مجلة «أثر»، تأتيكم أسبوعياً من مركز فاكس للصحافة.

دأبنا على محاولة الإحاطة بمسألة تداخلات الأحداث داخل السودان مع محيطيه القريب والبعيد، من خلال افتراع باب «السودان ومحيطه»، وقد كان رفيقنا في أعداد مقدرة منذ البداية. ها نحن نخصص هذا العدد كاملاً لاكتناه ما يدور حولنا في عالم مشتبك الصراع، وقد أدخلتنا فيه حرب أبريل من أوسع الأبواب، وذلك مما قادنا لتخصيص ملف كامل يتناول ويبحث عن معنى وجودنا المهيض في أجندة الآخر، وهو لا يرى السودان سوى مضغة كثيفة الموارد والتناقضات في آن، يرغب في ابتلاعها لأجل المصالح ولا شيء آخر، حتى ولو تشرد أهل السودان وانتهكت أموالهم وحيواتهم. وسيتواصل في الأعداد القادمة «السودان ومحيطه» باباً أساسياً يدرس مسألة السودان على طريقته.

في عام 2013، انهار نظام الإنقاذ في السودان تحت وطأة أزمة اقتصادية خانقة بسبب فقدان 80% من ميزانية الدولة بعد استقلال جنوب السودان. في هذا السياق، اشتعلت المنطقة بالثورات والنزاعات، بينما أدت الإمارات دوراً محورياً بالمال والمرتزقة، مستفيدةً من الفرص التي أتاحتها الوضع المتغير في السودان. يكتب حسّان الناصر.

في ميدانٍ يتلاعب به الكبار، تتقاطع أحلام السودان الذهبية مع رغبات موسكو وواشنطن. هنا، عند حافة البحر الأحمر الممتلئ بالذهب والدم، تتصارع القوى العظمى على النفوذ والسيطرة. هل سيحقق السودان التوازن بين العمالقة، أم سيظل أسيرَ لعنة الموقع والموارد؟ سؤال يطرحه محمود دقش.

في خضم الحرب التي اندلعت في السودان منذ أبريل 2023، تتشابك مصائر السودان وجنوب السودان في رقصة معقدة من التوترات والتقارب. وبينما يتصارع الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، تسعى جوبا للحفاظ على شعاع من الاستقرار عبر مسارات التواصل والحوار، متجذرة في الحقائق الاقتصادية والسياسية المشتركة بين البلدين. تقرير يكتبه محمد أبكر موسى.

تتسارع الأحداث في شرق السودان وتزداد المخاوف مع دخول إرتريا كطرف فاعل. يثير دعمها للفصائل المسلحة تساؤلات حول أهدافها وتداعيات ذلك على المنطقة. هل نحن إزاء مرحلة جديدة من الصراع الإقليمي؟ قراءة في تطورات المشهد وتداعياته على أمن السودان واستقراره. تقرير من فريق أتر.

في خضم الصراع الذي يشق أرض السودان، تنعكس تداعيات الأزمة عبر حدودها إلى تشاد، حيث تبرز العلاقة بين البلدين عنصراً حاسماً في معادلة النزاع. على طول شريط حدودي يمتد لأكثر من 1.350 كيلومتراً، تلتقي المصالح الجيوسياسية بالولاءات القبلية، مما يضفي تعقيداً على الأزمة. في الوقت الذي تنهم فيه الخرطوم إنجمينا بدعم قوات الدعم السريع، تستمر تشاد في تقديم نفسها وسيطاً محايداً، بينما تلقي التوترات السياسية بظلالها على المشهد الإنساني. فريق أتر يبحث في المسألة السودانية - التشادية.

في قلب السودان، تتشابك خيوط المعاناة والأمل في لوحة مأساوية. كادقلي، المدينة التي كانت تعرف بخصوبتها، تقف اليوم على حافة المجاعة

مع توقف العمليات الزراعية، حيث يتسول الأطفال في الأسواق، والبيوت تخلو من قوت يومها. وفي عطبرة، تتلاشى أحلام أصحاب الأكشاك تحت عجلات اللودرات، تاركة وراءها قصصاً من الظلم واللامبالاة. أما في كسلا، فإن الأمطار الغزيرة لا تروي الأرض بقدر ما تغرق آمال النازحين في بحر من الطين، حيث يضحي النزوح بللاً فوق بلل. في هذه المدن، تُسطر الحكايات بقلم المعاناة، وتقرأ على مسامع العالم بنداءٍ يطلب الرحمة والتدخل العاجل. دفتر أحوال السودان يكتبه مراسلو «أتر».

في ظل ضباب الحرب الذي يكتنف سجنة والقضارف حيث يتحول كل زقاق إلى ساحة قتال، تبرز حقيقة مريرة: فقدان جميع مقومات الحياة في لحظات. من شلل الخدمات الأساسية إلى انهيار الأسواق والمستشفيات، تكشف روايات النازحين عن مشاهد مأساوية من النهب والتدمير، بينما تتسارع وتيرة التدمير في ظل غياب كامل لأي شكل من أشكال الدولة. نفوس في أعماق هذه الكارثة الإنسانية المتصاعدة، في باب «أصوات تحت الحصار» الذي تعده ملاذ عماد أسبوعياً.

وأخيراً نقرأ نشرة الأسعار من المدن السودانية يعدها أسبوعياً عبدالرحمن معلًا ومحمد الكامل. 

فريق «أتر»

صورة واضحة لعالم ما بعد الحقيقة

وقع حدث الحرب في السودان، في منتصف أبريل 2023، ليمتد تأثيره إلى الجوار الإقليمي وأبعد قليلاً. تأثير ذو أشكال مُتعدّدة، بعضها تسلسلي، وآخر موجي. وهو تعدد يجعل من حدث الحرب نفسه متأثراً بأحداث سابقة وتالية.

قبل اندلاعها، انخرطت الأطراف في صراعات فرضتها السيولة الأمنية والسياسية لواقع ما بعد ثورة ديسمبر 2018، تزامنت مع أحداث في دول الجوار، تمثلت في حرب التيغراي الإثيوبية، مقتل إدريس ديبي وتولي ابنه كاكا رئاسة المجلس العسكري الحاكم الجديد، ترعزع الفترة الانتقالية لما بعد اتفاق السلام في جنوب السودان، مع بروز أطراف مؤثرة جديدة وغياب أخرى قديمة، الصراعات المسلحة والإثنية في أفريقيا الوسطى، والتوترات السياسية والأمنية في ليبيا، والانهيار الاقتصادي المصري

صاحبت هذه التوترات والحروب في محيط السودان توترات أمنية وإثنية، كان لازماً على السودان أن يظل في قلبها، ليس فقط بسبب حتمية شكل الدولة بعد الكولونيالية (تكاثر الزعازع)، ولكن أيضاً تناقص أوتاد المشروع السياسي لما بعد الثورة؛ وجعلت من حرب السودان اليوم وريثاً مُنهكاً لقضايا سياسية واقتصادية وأمنية من فترة سلم حققتها التناقضات الداخلية ومصالح الغير بشروط الحرب.

نجد هذا في ملفات الحكم المحلي، وتفكيك تمكين الثلاثين من يونيو، والخبز والكفاف والفرز الاجتماعي- السياسي الجديد؛ لكن أيضاً في مياه النيل، وصراعات الموانئ، ومرترقة المليشيات، وسيقان الضأن، والهجرة الدولية.

لجأت السودانيات والسودانيون بالملايين صوب الجيرة الحدودية، كثيرات بأقدامهن وأغلبهم بما لن يكفي قوت الرحلة نفسها. وبالطبع تنوع تعامل حكومات الدول مع لاجئي السودان، مما اضطر كثيرين لاتخاذ وسائل غير قانونية في الهرب بشجاعة من يأس حرب يتسم مرتكبوها برعونة جبانة في إيقافها، بما في ذلك تعضيد موافقها الميدانية بتحالفات مباشرة وغير مباشرة. وفي هذه التحالفات تبدو السمة البارزة لطبيعة السودان ومحيطه.

بينما تأوي البلاد الجارة مئات الآلاف من لاجئي السودان، تنخرط بشكل أو آخر في استمرار الحرب لتتزايد أعداد اللاجئين، في انكشاف واضح لآلة لاهوت الحرب والسلام في السياسة المعاصرة، وهو لاهوت ما بعد أيديولوجي، يجعل من الحرب لا شيء، ومن السلام لا شيء، ومن المصلحة كل شيء.

وضمن هذا الإطار يمكن قراءة محنة السودان الحالية، كونه مرآة واضحة لحروب لم تعد مفاهيم مثل الثقافة والحقيقة، وحتى الدين جوهرها، بل الإزاحة المستمرة لسوق يتمدد في اليابسة والمياه والهواء.

علينا الانتباه هنا، أن في مشهد اليوم، الذي لم تعد السياسة مناطها الحقيقة بل البيزنس، لا تموت الحقيقة بل ترسم؛ فالمال، مثلما وضّح كارل ماركس، «يحطّ من شأن جميع آلهة الإنسان ويحولها إلى سلع».



أتر
التسوية

العدد (40)، الخميس، 1 أغسطس 2024م

السودان والإمارات: المسألة ليست في الحرب

.....
حسن الناصر



اللوحة من أعمال الفنان: Medo Kagonka

كان العام 2013م، لعنةً على نظام الإنقاذ العتيد، إذ إنه ظل يُعاني من آثار فقدان 80% من ميزانية الدولة، نتيجة لاستقلال جنوب السودان في 2011. وفي المقابل، اشتعل الشرق الأوسط والعالم العربي بثوراتٍ ثم انتكاسات كبيرة في سوريا واليمن وليبيا وتونس، ووسط ذلك كله كانت الإمارات لاعباً أساسياً بالمال، وكانت باستمرار في حاجة مُلحة إلى المُقاتلين المستأجرين.

حملت البوارج العسكرية الإماراتية والسعودية، جراء ذلك، آلاف السودانيين إلى جبهة اليمن، تحت غطاء «عاصفة الحزم». ومع التحوُّل الذي شهدته بنية نظام الإنقاذ بعد عام 2014م، والوصول إلى مسار مغلق داخلياً، واعتماده على الشخصيات بدلاً عن المؤسسات، برزت فرصة ذهبية أمام الإمارات، أن تشتري من الرئيس السابق عمر البشير «الرجال» لقتالها في اليمن؛ البوابة التي فتحت لآل دقلو موارد غير محدودة وساعدته في توسيع منظومة الدعم السريع، ليضحي عمادها الرئيس توفير المقاتلين الأشداء الأقوياء من كلِّ فج عميق.

سياسات الأرض

ضخت الإمارات خلال العقد (2012 - 2022) حوالي 60 مليار دولار في إفريقيا، وتحوّلت إلى لاعب مؤثر في اقتصاد الدول الأفريقية. ومع مجيء العام 2022، ضاعفت الإمارات هذا الرقم. وتُظهر بيانات fDi Markets أن الإمارات، قد تعهدت بضخ 52.8 مليار دولار من المشاريع والاستثمارات المباشرة في عام 2022، لتتصدّر لأول مرة، تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتجاوز مساهمات الصين في أفريقيا بكثير. ومع ذلك، شهد العام 2023 انخفاضاً في الاستثمارات الإماراتية، لتبلغ حوالي 44 مليار دولار.

ظل السودان جزءاً من مشاريع تُنشئها الإمارات في عموم أفريقيا. حتى العام 2018، **ساهمت** عبر صندوق أبوظبي للتنمية في السودان بمقدار حوالي 7.3 مليار درهم،

وأغلبها ودائع تُصخّض ضمن أطر الصفقات التي كان النظام يعقدها. وقعت **موانئ دبي العالمية**، الذراع الأخرى للإمارات، أولى الصفقات التي استحوزت بها على موانئ القارة في منتصف العقد الأول من الألفية؛ واشترت في 2022 شركة "Imperial Logistics" الجنوب إفريقية بحوالي مليار دولار. وهي خطوة مكنتها من الوصول إلى نقاط عدة داخل القارة، مما يُسهّل إدارة الاستثمارات وتوجيه الإيرادات القادمة من داخلها إلى أسواق الإمارات.

كذلك وقعت الإمارات قبل عام من الآن عقداً مع دولة تنزانيا تدير بموجبه ميناء دار السلام لثلاثين عاماً، واستحوذت شركات إماراتية على الأراضي الزراعية في زمبابوي وأنقولا، إضافة إلى السودان. ويقدر حجم المساحة التي استحوزت عليها شركة دبي للاستثمار وشركة E20 بحوالي 3.800 هكتار.



أبرز مشاريع صندوق أبوظبي للتنمية في السودان. المصدر: وكالة أنباء الإمارات

سعت الإمارات إلى وضع يدها على أكبر المشاريع الزراعية في السودان، وبدأت سياساتها منذ الفترة الانتقالية تتخذ منحى أكثر قدرة على ترويض الأطراف الفاعلة في المشهد والمؤثرة على مؤسسات الدولة. وتمكنت شركة الظاهرة الزراعية القابضة من الحصول على مشروع وادي الهواد، الذي منحه مجلس السيادة الانتقالي إلى الشركة الإماراتية.

وكان الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة قد كوّن لجنة في العام 2021م، بهدف دراسة المشروع وتقييمه، وبحلول العام 2022م رفعت اللجنة

توصياتها لمجلس السيادة، ومن ثم حصلت شركة الظاهرة على ما يقارب 3 ملايين فدان، بقيمة استثمار أولي تبلغ حوالي مليار دولار، لتصل في نهاية المرحلة الأولى إلى حوالي 10 مليارات دولار.

الخلاف بين الجيش والإمارات

الحرب الصامتة التي كانت تدور بين الجيش والدعم السريع، كان أساسها الاقتصاد وطبيعة العلاقة بين المؤسستين، وحركة التجارة. وربما يمكن اتخاذ المواجهة العسكرية مع إثيوبيا في أراضي الفشقة علامة في هذا الصدد. بدأت الأحداث في 6 سبتمبر 2020 مع محاولة الجيش السوداني استعادة أراضي «الفشقة» التي تحتلها إثيوبيا منذ 1991، مستغلاً انشغال إثيوبيا بحربها ضد قوات **تيغراي**.

في الفشقة، لم يُقدّم حميدي أيّ مساندة للجيش، لا لوجستية ولا من ناحية الجنود والوحدات المقاتلة، على الرغم من اهتمام حميدي بملف شرق السودان. الأكثر من ذلك، أن حميدي قد زار أديس أبابا أثناء المواجهة العسكرية، واستقبله رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، بل وقام بجولة في مواقع اقتصادية رفقة أخيه الأصغر **القوي** حمدان دقلو، الذي يُعد مسؤول الملف الاقتصادي لأسرة حميدي.

لم يتدخل حميدي تدخلاً مباشراً في قضية الفشقة، إلا بدعم المبادرة الإماراتية في حل القضية، التي **اقترحت** انسحاب الجيش السوداني إلى حدود ما قبل سبتمبر 2020، على أن تستثمر الإمارات في أراضي الفشقة، بعوائد موزعة 40% للطرف السوداني، و40% للطرف الإثيوبي، و20% للإمارات.

شهدت قضية الفشقة منعطفاً في العلاقة بين الجيش والدعم السريع، إذ **رفض** كباشي المقترح الإماراتي، في تصريحات أمام المواطنين بعد صلاة عيد الأضحى 2021، وقال إن كل من لا يعترف بسودانية هذه الأرض عليه البحث عن بلد آخر، مؤكداً أنه لا تنازل عن الفشقة.

وكانت مجموعات مختلفة من مواطني القضارف؛ الولاية التي تقع فيها منطقة الفشقة، قد استخدمت شعار «هذه الأرض لنا»، الشعار ذاته الذي رفعه كباشي أمام المواطنين في رده على الموقف من المبادرة الإماراتية.

في مطلع 2022، بعد إرسال حميدي قواته بعدة أشهر إلى بورتسودان من أجل حل النزاع الأهلي وحماية المواطنين، أصدر القائد العام للقوات المسلحة قانوناً بإسناد قانون البحار للعام 1970 إلى وزارة الدفاع، بدلاً عن مفوضية الحدود، الجهة المستقلة التي تشرف على ملفات الحدود السودانية. ووفقاً **للمرسوم الدستوري**، فإن وزارة الدفاع يجب أن تدير ساحل السودان، إضافة إلى خمسة كيلومترات من اليابسة، مما يعني فعلياً أن جميع الموانئ التي تطل على البحر الأحمر تشرف عليها وزارة الدفاع على نحو غير مباشر.

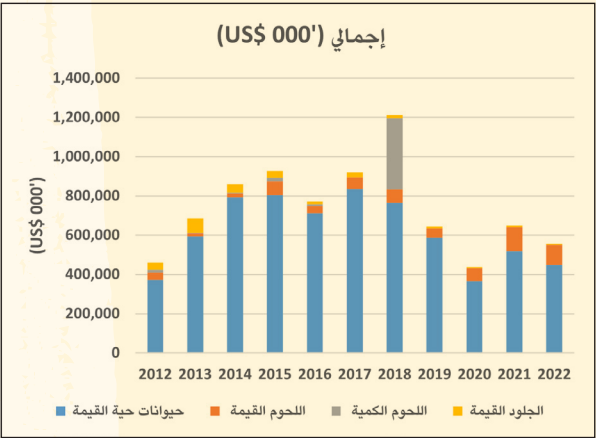
حرب على سيقان الضأن

مع اندلاع حرب 15 أبريل بين الجيش والدعم السريع، بدأت الأصابع تشير إلى مشاركة الإمارات، وسط صمت حكومي وخجل سيادي طوال أشهر الحرب الأولى، بينما تحاول أبادي الدبلوماسية السودانية أن تكون ودودة وهي تمتلك جميع الخيوط، قبل أن تظهر في 29 مارس 2024م عبر مذكرة السفير الحارث إدريس الذي اتهم الإمارات صراحة بالمشاركة في العدوان على السودان بجانب تشاد وإفريقيا الوسطى، قبل أن يكسر الفريق ياسر العطا، مساعد القائد العام للجيش، ذلك الصمت؛ تبعتها خروج تظاهرات ضد الإمارات خاطبتها قيادة المنطقة العسكرية بولاية البحر الأحمر. فيما لا تزال الإمارات تحتفظ بموقعها كمستثمر في السودان، إلى جانب السوق الإماراتية التي يفرض فيها السودانيون وجودهم بقوة.

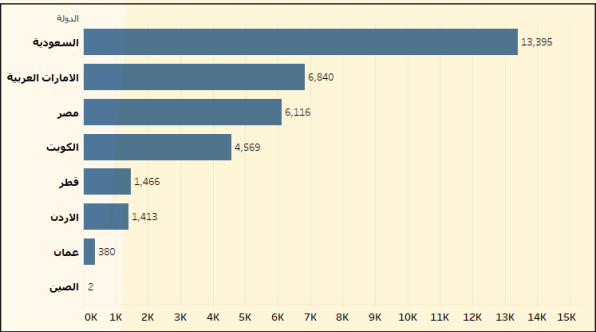
الدولة / السنة	2018	2019	2020	2021	2022
السعودية	549.1	510.1	284.9	365.3	317.3
اليمن	14.4	8.5	12.5	5.2	5.3
الإمارات	944.6	1,067.0	1,637.5	2,967.8	2,076.2
الأردن	23.0	91.2	24.1	23.9	37.0
سوريا	22.3	32.9	22.7	16.7	16.0
العراق	1.1	0.5	0.8	0.6	0.1
المجموع	1,638.394	1,779.3	2,068.6	3,464.1	2,518.0

جدول يوضح قيمة استيرادات الدول العربية من السودان (بملايين الدولارات) (2018-2022).
المصدر: اعتماداً على بيانات **بنك السودان المركزي**، العرض الاقتصادي والمالي 2022، جدول رقم (10)

يشير مجدي الجزولي في «حرب على سيقان الضأن»، إلى وجود علاقة بين الانفجار السكاني في الخليج وماشية بادية كردفان ودارفور، حيث يمثل صادر السودان والصومال حوالي 80% من وارد الخليج للحوم. يفسر مجدي تلك الحاجة، بأن اللحوم التي تجري رعايتها في هذه البوادي تُعد وقوداً مشغلاً لمدن الخليج، فإن كان النفط هو المنتج للكهرباء، فاللحوم منتجة لطاقة العمل الذي يزود به عامل الخليج نفسه لزيادة قدرته على الإنتاج.



تقارير التجارة الخارجية، بنك السودان المركزي (2022-2012) المصدر: أتر، العدد 7، 23 نوفمبر 2024م



صادرات السودان من اللحوم (2022) المصدر: أتر، العدد 7، 23 نوفمبر 2024م

تحول الدعم السريع إلى مجرد كسبية، على حد تعبير عارف الصاوي، في «رهان الإمارات الأخير: حميدتي أم الكسبية»، وهو توصيف دقيق لما حدث أثناء الحرب. وبكل تأكيد انحسر رهان الإمارات في نقطتين: الأولى فهم موقع حميدتي من معادلة وجود الإمارات؛ أما الثانية فهي التحولات داخل تركيبة الدعم السريع نفسها، التي سعد فيها وجود الشقيق الأكبر، عبد الرحيم دقلو - بعد خروج حميدتي - على نحو لافت.

وعلى الرغم من اتساع رقعة المناطق التي يسيطر عليها الدعم السريع في سنار، وتكثيف وجوده في الجزيرة، وتشكيل إداراته المدنية في ولايات دارفور، لا يعفيه ذلك من دفع ثمن ما ارتكبه من انتهاكات طوال أشهر الحرب، خاصة وأن الولايات المتحدة قد بدأت تتدخل بقوة عبر دعوة وزير الخارجية بليكنك للجيش والدعم السريع إلى اجتماعات جنيف، مع دعوات وجهت إلى المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر والاتحاد الأوروبي، على أن تكون الأمم المتحدة هي المراقب. لكن على الرغم من ذلك، قد لا تسفر اجتماعات جنيف، ومحاوله إحداث اختراقات سياسية، عن توقف القتال العسكري على نحو سريع أو الوصول إلى نقطة نهاية، إلا إذا توصل حلفاء الأطراف المتقاتلة إلى صيغة مُرضية في السياسة والمال. 



الأسبوعية Atar

العدد (40)، الخميس، 1 أغسطس 2024م



لعنة الموقع والموارد: السودان في عمق التنافس بين روسيا وأمريكا

محمود دقش



اتسمت العلاقات بين السودان وروسيا، منذ سبعينيات القرن الماضي، بالتقلب حيناً والاستقرار أحياناً أخرى. وتتمثل عند استقرارها في أشكال تعاون اقتصادي وسياسي وعسكري في غالب الأحيان. وعلى الرغم من الاضطرابات الحالية التي يمر بها السودان، إلا أن الجيش السوداني، باعتباره حكومة أمر واقع، ما زال يضع ضمن أجندته العلاقات مع روسيا.

انعكست هذه الأجندة في الزيارات المتبادلة مؤخراً بين الطرفين، إذ كان نائب رئيس مجلس السيادة، مالك عقار، على رأس وفد ضم وزراء الخارجية والمالية والمعادن إلى موسكو للمشاركة في منتدى سان بطرسبيرغ الاقتصادي الدولي في الخامس من يونيو الماضي. على هامش هذه الزيارة، التقى الوفد وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، وقد أبلغ عقار الجانب الروسي عن استعداد السودان لتفعيل الاتفاقيات مع روسيا، خاصة في الجانب العسكري.

لم تقتصر رغبة الجيش في التعاون مع روسيا على الزيارات واللقاءات المباشرة فقط، فقد صرح عضو مجلس السيادة، الفريق أول ركن **ياسر العطا**، في مقابلة مع قناة الحدث، بأنه لا يمانع في أن تقيم روسيا قاعدة عسكرية على سواحل البحر الأحمر، كما رحب بالمثل بدول أخرى من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية؛ في حال رغبوا في ذلك؛ مما يعني أن الجيش السوداني لا يمانع من حيث المبدأ في إقامة قواعد عسكرية لدول أخرى. وأضاف العطا: «لقد قدمت لنا روسيا مقترحاً بالتعاون العسكري ببناء نقطة تزود مقابل إمداد عاجل بالأسلحة والذخائر»، مشيراً إلى أنهم وافقوا على المقترح، وأضافوا إليه من جانبهم أن يُطوّر ليشمل تعاوناً اقتصادياً وزراعياً، إضافة إلى التعاون في التعدين لاستخراج الذهب. على المنوال ذاته مضت تصريحات وزير المالية، جبريل إبراهيم، أثناء منتدى سان بطرسبيرغ، بأن البلاد لا تمانع في وجود من وصفهم بالأصدقاء والشركاء في سواحل البحر الأحمر، إلا أن الممانعة تأتي من جانب الغرب وأمريكا وحلفائها، بحسب ما قال.

في الواقع، تعددت زيارات المسؤولين السودانيين إلى روسيا، من بينها زيارة وزيرة الخارجية السابقة، مريم الصادق، وزيارة وزير الدفاع، ياسين إبراهيم، وزيارة **حميدي** في فبراير 2022. وتمثلت أهداف تلك الزيارات، كما ورد في وسائل الإعلام المحلية والدولية، حينها، في تعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية بين الطرفين. وصرح حميدي عقب عودته: «نحن مستعدون للتعاون مع أي دولة ترغب في بناء قاعدة على ساحل البحر الأحمر الذي يبلغ 730 كلم، ما دام ذلك سيحقق مصالحنا ولا يهدد أمننا القومي، سواء أكانت روسيا أم غيرها».

بالمقابل، في **زيارة** لوزير الخارجية الروسية، سيرجي لافروف، إلى الخرطوم في فبراير 2023، صرّح بأن موسكو تنتظر موافقة الخرطوم لبدء العمل في قاعدة «فلامنجو» على البحر الأحمر. تلت زيارة لافروف **زيارة** أخرى إلى بورتسودان في مطلع مايو المنصرم، اضطلع بها المبعوث الروسي للشرق الأوسط وأفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، أبدى أثناءها تأييده لمجلس السيادة والاعتراف بشرعيته، مما يعني ضمناً دعم الجيش في حربه ضد قوات الدعم السريع؛ كما صرح بأن الزيارة تهدف إلى التعبير عن موقف بلاده الرافض للتدخلات الأجنبية وتحكّم القوى الغربية بمصائر الشعوب. ونقلاً عن وزارة الخارجية السودانية، تعهد بوغدانوف للبرهان، بأن يكون لزيارته ما بعدها، بتطوير الشراكة لتضحي استراتيجية.

وخلال حكم عمر البشير، شهدت العلاقات العسكرية بين السودان وروسيا تطوراً كبيراً، خاصة بعد لقاء البشير بالرئيس الروسي، بوتين، في موسكو في العام 2017. فقد أصبح السودان ثاني أكبر دولة أفريقية شراءً للأسلحة والمعدات العسكرية الروسية بعد الجزائر، بما نسبته 80% من إجمالي العتاد العسكري للجيش السوداني. على إثر ذلك صرح البشير، «إن السودان سيصبح مفتاح روسيا في أفريقيا».

روسيا تضع ذهب السودان نصب أعينها

من المعلوم أن الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا في مطلع العام 2022 قد ألّبت زدها دول الغرب وأمريكا، وعلى إثر ذلك فرضت عقوبات اقتصادية على روسيا؛ لكن يبدو أنها كانت تعدّ العدة سلفاً لمثل تلك الخطوة، فقد عملت روسيا على كنز الذهب، باعتباره مخزوناً استراتيجياً، لمواجهة أزمته الاقتصادية في ظل العقوبات المفروضة عليها. ففي العام 2017، دخلت شركات تعدين للعمل في ولايات نهر النيل

والبحر الأحمر والشمالية، مثل شركة «مروي غولد» التي يشاع أنها تابعة لشركة إم-إنفست (M-Invest) لمالكها رئيس مجموعة «فاغنر» الذي قُتل مؤخراً، يفغيني بريغوزين؛ والتي بدورها طالتها العقوبات الغربية. ففي بيان للمملكة المتحدة، صدر في يوليو 2023، قالت فيه إنها فرضت عقوبات على شركة مروي غولد لتهديدها السلام والاستقرار والأمن في السودان. وأضاف البيان: «لقد استوردت شركة مروي غولد معدات إلى السودان، من بينها أسلحة وطائرات مروحية وشاحنات عسكرية». وقد كان بريغوزين مقرباً جداً من الرئيس بوتين، إلى الحد الذي يقال فيه إن فاغنر ما هي إلا واجهة غير رسمية للحكومة الروسية.

وقد أشارت تقارير كثيرة إلى أن ذهب السودان يُنقل بطريقة غير رسمية وغير مسجلة عبر طائرات خاصة، وأكدت صحيفة «تيلقراف» [الإنجليزية](#) أن ذهب السودان ساعد في تخفيف العقوبات المفروضة على روسيا. كما أفاد [تقرير](#) للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، صدر نهاية العام 2023، بأن هنالك أفراداً يتبعون لمجموعة فاغنر موزعين في مواقع التنقيب عن الذهب، وخاصة منطقة العبيدية بشمال السودان. كما كشف [تحقيق](#) نشرته قناة «سي إن إن» في يوليو 2022 عن أن روسيا تنهب ذهب السودان بكميات هائلة، بما يعادل في كشف واحد 32.7 طن، أي ما قيمته 1.9 مليار دولار في ذلك الوقت. وأفاد التحقيق ذاته بأن 16 رحلة جوية جرت من الخرطوم وبورتسودان إلى اللاذقية في سوريا، حيث تمتلك روسيا قاعدة جوية. جدير بالذكر أن السودان يعد من أهم الدول المنتجة للذهب في القارة، ويصنف الثالث عشر عالمياً.

في الوقت الذي تستغل فيه روسيا الفراغ الدستوري، الذي من شأنه أن يضبط ويراقب حركة وعمل مؤسسات الدولة، وتستغل هشاشة الحكم في بعض الدول الأفريقية، تمد يدها في هذا المنحى للسيطرة على قطاع التعدين في تلك الدول عبر شركات تخضع لها. فقد أظهرت [دراسة](#) أجراها الاتحاد الأوروبي مؤخراً، كشفت أن روسيا قد أمنت قدرة الوصول لمناجم الذهب والماس في أفريقيا الوسطى، والكوبالت في الكونغو، والذهب والبترو في السودان، والكروم في مدغشقر، والبلاتينيوم والماس في زيمبابوي، واليورانيوم في ناميبيا.

ليس الذهب فحسب!

في إطار سعيها لتوسيع نفوذها، وبناء تحالفات استراتيجية ضد حلف أمريكا ودول الغرب، تسعى موسكو حثيثاً لإيجاد موطئ قدم لها في القارة الأفريقية. وقد أثمرت جهودها في هذا المنحى بالفعل، إذ إنها نجحت في كسب ميل بعض الدول الغربأفريقية، خاصة مالي والنيجر، التي لديها ارتباطات عسكرية واقتصادية كبيرة، خاصة في مجال التعدين. لا يقف السودان بمعزل عن المساعي الروسية وحرب الأقطاب الدائرة حالياً. وبالرجوع إلى تصريحات مسؤولين سودانيين وروسين، يلوح في الأفق وشيكاً عقد اتفاق تعاون بين الجانبين، يتركز على نحو كبير على التعاون العسكري والأمني. لقد أبدت موسكو اهتماماً بإنشاء قاعدة بحرية على سواحل البحر الأحمر، وبالفعل رست مؤخراً السفينة الروسية الحربية المعروفة بـ «أدميرال غريغوروفيتش» على شاطئ البحر الأحمر، وشرعت في إنزال المعدات لإقامة منشأة عسكرية في قاعدة «فلامنغو» البحرية؛ إلا أن الحكومة السودانية أبلغت الروس بأنها علقت الاتفاق إلى حين تكوين حكومة مدنية وبرلمان ليجيزها. جاءت هذه الخطوة بناءً على اتفاق كان قد شرع فيه الرئيس السابق عمر البشير مع نظيره الروسي بوتين في مؤتمر سوتشي في موسكو عام 2017. أحييت الحرب الدائرة في السودان حالياً ذلك الاتفاق، إذ أن القوات المسلحة في حاجة ماسة إلى الدعم العسكري الروسي، الذي وافقت عليه روسيا مقابل إنشاء قاعدة تموين وصيانة للبحرية الروسية على ساحل البحر الأحمر.

نصت الاتفاقية على جملة بنود، من بينها، ألا يمنح السودان أي قوة أو دولة أخرى مركزاً مماثلاً على البحر الأحمر، وألا تكون للسودان أية سلطة قانونية داخل منطقة القاعدة، إضافة إلى أن القاعدة من شأنها تقديم الخدمات لسفن ذات طبيعة نووية، ونصب هوائيات وأجهزة تنصت، بطاقة استيعابية لـ 300 فرد (عسكري ومدني) وأربعة سفن روسية حربية، مع العلم بأن مدة الاتفاقية ستكون 25 عاماً قابلة للتجديد التلقائي إلى عشر سنوات إضافية؛ في حال لم يمتنع أحد الطرفين. ويحق لروسيا أيضاً أن تنقل عبر البحر الأحمر والمطارات السودانية أسلحة وذخائر ومعدات لتشغيل تلك القاعدة. مقابل ذلك، سيتحصل السودان على الدعم العسكري والأمني، فقد **صرح** ياسر العطا: «لدينا بالفعل تعاون مع أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة ضمن دول أخرى، وتعاون معهم من أجل المصالح»، مضيفاً أن القوة اليوم تكمن في القدرة الاقتصادية والمالية، أما القيم والأخلاق فما هي إلا سلع؛

لذا يرى حسب تصريحه أنهم عازمون على اتخاذ خطوة ضرورية لتحقيق أهدافهم العسكرية والاقتصادية.

ربما يوقع الطرفان على الاتفاقية، بقيادة البرهان ممثلاً عن الجانب السوداني، حسب ما أكد العطا. لكن ما هي مآلات اتفاق كهذا؟ تثير التحركات الروسية في أفريقيا حفيظة الغرب، وأمريكا خاصةً، إذ أنها لن تسمح بتمدد روسيا في القارة البكر، ولن تقبل بأن يقع السودان، بموقعه المميز استراتيجياً، وعلى نحو خاص، موقع البحر الأحمر، تحت مظلة الحلف الأفريقي الروسي. كما أن السودان ليس لديه القدرة على اتخاذ قرار حيال أي من الطرفين أصلح له، خاصةً إذا ما وضعنا في الاعتبار المحاولات المفترضة من أمريكا والغرب حول إنهاء الصراع وإيقاف الحرب في السودان، والتي سيترتب عليها دعم خاص بتوصيل المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار البلاد.

وفي الوقت ذاته، تسعى روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع دول أفريقيا، وطبع صورة أنها دولة حليفة وليس لديها ماضٍ استعماري في أفريقيا. ولكسب ود السودان، قد تلجأ روسيا للدبلوماسية الناعمة من خلال مواصلة دعمها للجيش، وهي أكبر مصدر للسلاح السوداني، أو عكس ذلك، قد تُوقف دعمها له، في حال لم يتخذ السودان قراراً حيال تنفيذ الاتفاقية. بالمقابل، لن تقف أمريكا والغرب مكتوفي الأيدي، ومن باب الزعم بأن مدّ روسيا للسودان بالسلاح قد يزعزع استقرار المنطقة والإقليم، ستدين أمريكا والغرب ذلك التعاون، وقد يضطرهما لفرض عقوبات على الطرفين، والسودان في هذه الحال (لا تسرّ عدواً ولا حبيباً)، سيكون بين المطرقة والسندان، في حال وُقّع على الاتفاقية أم لم يوقع. يأتي ذلك مقروناً بتزايد الضغط الدبلوماسي عبر الأمم المتحدة التي تحدث مسؤولون فيها عن تدخل روسيا في السودان في مجال التعدين. أما وأن أمريكا ما فتئت تلوح بكروت ضغط فرض العقوبات الاقتصادية، فإن إصرار قادة الجيش سيضطرها إلى اتخاذ خطوة فرض عقوبات على أفراد ومؤسسات لها علاقة بالمؤسسة العسكرية؛ بهدف إضعاف التحالف ولجم روسيا بالتالي من التمدد في أفريقيا. عقوبات قد تمتد لتشمل التحويلات المالية الدولية، ما يعني عدم قدرة الجيش على شراء مزيد من الأسلحة، ومعلوم أن خزانة بنك السودان المركزي قد فرغت من العملة الصعبة حين فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على منظومة الصناعات الدفاعية التابعة للجيش.

ونظراً لأهمية الموقع الجيوسياسي للبحر الأحمر، فإنه من المتوقع أيضاً أن تُعزز أمريكا وحلفاؤها وجودهم العسكري في دول الجوار أو أن تدعم مقدراتها العسكرية البحرية القائمة أصلاً في الإقليم، بهدف خلق توازن ضد التأثير الروسي وحماية ممرات السفن الدولية. وقد يتبادر للذهن لأول وهلة أن الاتفاقية مجرد صفقة تبادل منافع، لكنها من جانب آخر ليست كذلك فحسب. إن تمكن روسيا من الحصول على قاعدة عسكرية قد يعزز من تأثيرها في إقليم يعتبر حيوياً ومُهمّاً لحركة الطاقة والتجارة البحرية العالمية، الأمر الذي لن تقبل به أمريكا. أضف إلى ذلك، أن حصول الجيش على السلاح الروسي يعني تطاول أمد الحرب وتدمير البلاد أكثر مما هي عليه؛ كما أن قوات الدعم السريع بدورها لن تتحلى بالصمت تجاه ما يمكن أن يجري، وستحاول أن تحصل على دعم عسكري مماثل من حلفائها في الإقليم والعالم.

على وجه العموم، يمكننا أن نخلص إلى أنه مهما كانت نتائج هذا الاتفاق، فإن الخاسر الأكبر هو الشعب السوداني والسودان، بسبب ما يمكن أن نطلق عليه «لعنة الموقع المميز والموارد الضخمة»، التي لن تقبل القوى الدولية، خاصةً (أمريكا، وروسيا، والصين) بالتفريط فيها عفو الخاطر. ففي الوقت الذي تملأ فيه الحيرة عقولنا، نقف ترقباً في ما الذي سيفعله «المجانين الجدد» في السودان! 

أتر

الأسبوعية Atar

العدد (40)، الخميس، 1 أغسطس 2024م

السودان وجنوب السودان خلال الحرب: أوجه التباعد ومسارات التقارب

محمد أبكر موسى



اللوحة من أعمال الفنان: عبادة جابر

عقب اندلاع الحرب في السودان منتصف أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع واستمرارها لأكثر من عام، واجهت علاقة السودان وجنوب السودان جملة من التحديات والضغوط. وانعكست تداعيات الحرب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على دولة جنوب السودان، مثل غيرها من دول الجوار؛ كما ظهرت بعض أوجه التوتر والتجاذب والتحفظ، لا سيما في الجوانب السياسيّة والأمنية والاجتماعية، علاوةً على تأثر اقتصاد جنوب السودان بالعمليات العسكرية على نحو بالغ حسب تقارير مسؤولي الطاقة في الدولتين.

ولكن رغم ذلك، ظلت مساحات التواصل مفتوحةً بين بورتسودان وجوبا، بحكم حقائق الأمر الواقع التي تحتم عليهما التراجع والهدوء وتجاوز أي موجة توتر بينهما.

وسجل عضو مجلس السيادة الفريق أول شمس الدين الكباشي **زيارة** لجوبا مطلع مايو الماضي، أجرى خلالها محادثات مع كبار المسؤولين في نظام الرئيس سلفاكير؛ إضافة إلى محادثات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال بقيادة الحلو بشأن وصول المساعدات الإنسانية. سبقت زيارة الكباشي زيارات لنائب رئيس مجلس السيادة مالك عقار إلى جوبا كان آخرها **أبريل** الماضي، بحث خلالها قضايا اللاجئين السودانيين في جنوب السودان، وقضية تصدير البترول، بجانب ملف أزمة السودان، والذي تُمثل فيه جوبا أحد الفاعلين الذين يحظون بتأثير واسع لدى الأطراف. لكن كان من اللافت أيضاً تسرّب نبأ زيارة، عُدت سرّيةً، لنائب قائد قوات الدعم السريع عبد الرحيم دقلو برفقة قائد هيئة الأركان الإثيوبية إلى جوبا في منتصف يوليو المنصرم.

وشاركت جوبا في عدد من المبادرات الساعية لنزع فتيل الحرب بالسودان، إضافة إلى استضافة جنوب السودان اللاجئين السودانيين، واحتواء عناصر القوات المسلحة السودانية التي انسحبت من مقارها في نيالا والضعين والميرم.

بالنسبة لجوبا، فإن استمرار الحرب في السودان، يعني بروز تحديات اقتصادية وأمنية وسياسية إضافة إلى التداعيات الكارثية على مستوى المعيشة، فضلاً عن تعطيل جهود الحوار بين البلدين لحسم القضايا العالقة بينهما، كما يعني أيضاً دخول جنوب السودان في توتر اجتماعي، وبروز محفزات الحساسية والصراع بين مكونات البلدين على الحدود خاصة في منطقة أبيي، بحكم التشابك الاقتصادي والتداخل الاجتماعي بين البلدين.

متحدثاً لـ «أتر»، يرى الصحفي باطومي ايول، أن دولة جنوب السودان، بقيت حبيسة تجاذبات سياسية وأمنية وتحديات اقتصادية واجتماعية، منذ اندلاع الحرب في الخرطوم، فالجيش يتهم عناصر في جوبا بمساندة الدعم السريع، بينما الأخيرة تتهم جوبا بوقوفها بجانب الجيش السوداني، مما دفع جنوب السودان إلى اتخاذ سياسة خارجية حذرة تجاه السودان، فضلاً عن أن تلك الاتهامات أثرت على جهود صنع السلام في السودان، فمحاولات جوبا للتوسط لم تذهب بعيداً بسبب الشكوك من جانبي الحرب.

ويظل توطين وحركة المجموعات المسلحة والمُعارضة لحكومة جوبا، من أكبر مخاوفها، خاصة أنها بدأت تأخذ مستوى تعاون بينها والمجموعات السودانية المسلحة، مما يمكن أن يشكل تهديداً أمنياً وسياسياً، مثل مجموعة «قارويج دويل»، ومجموعة «استيفين بوي»، كما يلفت أيول.

فيما يقول الناشط المدني، ابراهيم مكواج، متحدثاً لـ «أتر»، إن حالة اللادولة التي يمر بها السودان نتيجة للحرب الدائرة، أثرت على الاستقرار السياسي بجنوب السودان تأثيراً مباشراً، فالحكومة السودانية أحد الضامنين لاتفاقية السلام المنشطة التي جرى توقيعها في عام 2018 في الجنوب، فضلاً عن توقف الدعم والغطاء السياسي والأمني الذي كانت توفره حكومة السودان لبعض الجماعات المعارضة في جنوب السودان، وإن كانت أسباب استمرارية تلك الجماعات مرتبطة بشكل السلطة في جوبا.

منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، ظلّ ملفّ النفط وتأثير سير العمليات العسكرية عليه بين طرفي الحرب في السودان، من بين جملة أسئلة حرجة فرضت نفسها على دفاتر السلطات في جنوب السودان، وذلك لمركزيّة ووزن عائدات البترول في المخطط الاقتصادي والموارد المالية لدولة الجنوب، إذ تعتمد على اقتصاديات النفط بنسبة تفوق 90%، بحسب تقارير للبنك الدولي، وبالتالي فإن أي توقف لضخه سيدخلها في أزمة اقتصادية طاحنة.

وحسب وزير الطاقة السوداني؛ فقد تعطلت أكثر من ثلاث محطات نقل في النيل الأبيض وغرب وجنوب كردفان. ونقلت مصادر إعلامية في منتصف مايو صوراً جوية ومشاهد أظهرت تسرب كميات كبيرة من خام نفط جنوب السودان شرقي ولاية الخرطوم؛ حيث الطريق الدائري القريب من منطقة حطاب.

وفي أواخر مايو المنصرم، كلّف الرئيس سلفا كير، مستشاره لشؤون الأمن القومي، توت قالواك بمهمة التواصل مع طرفي الحرب في السودان بشأن الدفع بجهود إصلاح المحطات المتضررة قُدمًا ومناقشة سُبُل تأمينها وتعزيز فرص نقل النفط بأسرع ما يمكن. وكان وليم أنياك دينق، وكيل وزارة البترول قد صرّح للصحفيين، بعد اجتماع بين سفير الصين لدى جنوب السودان وشركات النفط ومستشار الأمن القومي توت قالواك، بأن تصدير نفط جنوب السودان إلى الأسواق العالمية عبر ميناء بورتسودان توقّف بالفعل في السادس من فبراير، بعد تضرر الخط الناقل وعدم تمكّن المهندسين من إصلاحها، وإزالة بقية الأضرار مثل إزالة الشمع، بسبب استمرار العمليات العسكرية واشتدادها في مناطق خط الأنابيب الذي يبلغ طوله 1400 كيلومتر، ويبدأ من منطقة الجبلين حتى المحطة البحرية، وتوجد على طوله أكثر من ستّ محطات ضخ تبعد كل محطة من الأخرى ما يقارب 200 كيلومتر.

تسبب توقف ضخ النفط الجنوبسوداني إلى بورتسودان، في ارتفاع معدل التضخم إلى حدّ جنوبيّ وتذبذب سعر صرف عملة جنوب السودان مقابل العملات الأجنبية أسبوعياً، مما انعكس على نحو كارثيّ على المواطنين، وعلى اللاجئين السودانيين أيضاً بحكم وجود أعداد كبيرة منهم حالياً في جنوب السودان.

ومنذ استقلال جنوب السودان، مثل السودان الظهير الاقتصادي للدولة الوليدة، خاصة فيما يتعلّق بمورد النفط الذي تعتمد عليه خزّانة جنوب السودان، والذي يمر عبر الأراضي السودانية ويصدّر للأسواق العالمية عبر ميناء بورتسودان، كما أنها تعتمد على السودان في تزويدها بمشتقات النفط لتشغيل مناطق الإنتاج، علاوة على أن معظم المواد والمنتجات الكيماوية تأتي عبر ميناء بورتسودان.

حاولت جوبا التواصل مع طرفي الحرب في السودان، للتوصّل إلى تفاهات خاصة بشأن معالجة الأمر، لكن تعقيدات الحرب وتأثيراتها كانت أكبر وأعقد من قدرة الجيش والدعم السريع على الإصغاء إلى صوت جوبا بضرورة تأمين الخطوط الناقلة للمورد الأسود، مما دفع بأصوات للمطالبة بإيقاف تصدير النفط بالكامل عبر السودان.

وفي منتصف يوليو الماضي، التقى نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي مالك عقار، وزير الطاقة محيي الدين نعيم، وناقشا مسألة **ضخ خام بترول دولة جنوب السودان** وآخر تطورات سيره الذي وصل إلى محطة مسمار استعداداً لنقله إلى المحطة النهائية ومن ثم إلى ميناء التصدير في بورتسودان. وفي أواخر يونيو الماضي أكد وزير الطاقة والنفط السوداني، د. محيي الدين نعيم محمد سعيد، قرب اكتمال أعمال إعادة ضخ بترول جنوب السودان، إذ بلغت نسبة إصلاح الأعطال أكثر من 80% خلال زيارة قام بها للمحطة الخامسة للضخ في «جبل أم علي» بولاية نهر النيل، وأشار إلى عودة ضخ بترول جنوب السودان في القريب العاجل، لِيُسهم في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المالي، وتقوية العلاقات بين الدولتين.

مسألة الحدود

يشكل الأمن الحدودي لجنوب السودان مع السودان تحدياً حقيقياً منذ بدايات استقلال الجنوب، ذلك لارتباطه بالقضايا العالقة بين البلدين، ولا سيما مسائل ترسيم الحدود والنفط والتوازنات الإثنية وحركة المواطنين. ومع اندلاع الحرب في السودان واستمرارها وتوسعها جغرافياً نحو الجنوب، ازدادت مخاوف جوبا حيال التداعيات المُحتملة التي قد تتجم بفعل العمليات العسكرية وانعكاساتها على جنوب السودان، مثل تهريب البضائع والأسلحة وانتشارها، والهجرة غير المشروعة، وحركة وتوطين الجماعات المسلحة والمعارضة على المناطق الحدودية من كلا البلدين.

وفي نوفمبر الماضي، حذرت الأمم المتحدة بلسان مبعوثها إلى القرن الأفريقي «هانا تيتيه»، من أن تصل خارطة العمليات العسكرية بين الجيش والدعم السريع إلى تخوم منطقة أبيي وما لذلك من عواقب على وضعيتها الخاصة اقتصادياً وأمنياً وسياسياً وإثنية؛ حيث انعكست المعارك على التوازنات القبلية الهشة في المنطقة، ولا سيما بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك والنزاعات التي تقع في قضايا الرعي والزراعة والموارد الغابية والمائية والمعادن. وقد تفاقم تلك المخاوف لدى السلطات في جوبا مؤخراً، بعد هجوم وسيطرة قوات الدعم السريع على مناطق عديدة في ولاية غرب وجنوب كردفان، مثل الفولة وحقل بليلة النفطي والميرم، وبعض المناطق في النيل الأزرق.

وفي أواخر يوليو المنصرم، شددت السلطات السودانية الإجراءات الأمنية على معبر جودة الحدودي مع جنوب السودان، بحسب وسائل إعلامية، مانعة مرور أي مواد غذائية بواسطة المعبر في إجراء مفاجئ قبل أن تعيد فتحه في اليوم التالي. وفي أواخر يونيو كانت قد وقعت اشتباكات عسكرية بين مسلحين ينتمون للجيش الأبيض في مناطق فجاك نحو فارينق من جنوب السودان وقوات الجيش السوداني في منطقة كرندي في الليري بجنوب كردفان، أسفرت عن وقوع قتلى وجرحى من قبل المجموعة المسلحة، ولاحقاً تبين أن الحادث يتعلق بطبيعة الوجود النشط للمجموعات المسلحة ذات الطابع الإثني على حدود البلدين، وما ينشب بينها من احتكاكات بين فينة وأخرى، وما تشكله من مخاطر على طول الطرق وحركة الأشخاص والأنشطة التجارية.



جبهة 1

عقب استقلال جنوب السودان عن السودان، واجهت العلاقة بين البلدين تحديات في قضايا ترسيم الحدود، والنفط، والمواطنة، والملفات الأمنية والإثنية على الحدود بين البلدين، وقادت إلى توتر العلاقة وتراوحها بين الشد والجذب. وتتخرب الدولتان بين فترة وأخرى في عمليات حوار ومفاوضات مطولة للتوصل إلى تفاهات تحسم القضايا العالقة بينهما.

في عام 2012 بعد نقاشات طويلة توّصلا إلى اتفاق مبدئي بشأن البترول، لكن النزاعات على الأراضي الحدودية، أدت إلى تعكير الأجواء واستمرت في خلق

التوترات بين جوبا والخرطوم. بينما في السنوات الأخيرة وصلت الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين البلدين إلى مستويات مشجعة. فعقب سقوط نظام البشير عام 2019 استضافت جوبا مفاوضات الحكومة الانتقالية مع حركات دارفور، وتمخض عنها التوقيع على اتفاق جوبا لسلام السودان في الثالث من أكتوبر 2020. كما ساهمت حكومة السودان في عقد مفاوضات بين جوبا والحركات المسلحة المُعارضة.

تحسن العلاقة بين السودان وجنوب السودان أدى إلى استقرار نسبي قاد إلى إحراز تقدم لافت في القضايا العالقة بين البلدين، ونجم عن ذلك توقيع اتفاق لتمديد الفترة الانتقالية لمنطقة أبيي المتنازع عليها عام 2020، بجانب تنظيم دوريات مشتركة لمكافحة الجرائم العابرة للحدود.

اللاجئون في البلدين

الاستضافة الطيبة لدولة جنوب السودان للاجئين السودانيين في بداية الحرب شابتها العديد من الإجراءات التي وصفها كثيرٌ من السودانيين بالقاسية، ولكن مع استمرار الحرب والتطورات السياسية والعسكرية التي صاحبها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على البلدين، انخفضت شدة تلك الإجراءات. وناشد الرئيس سلفا كير سلطات بلاده ضرورة معاملة السودانيين معاملة استثنائية خلال فترة الحرب.

يقول اللاجئ السوداني بمخيم قوروم، وأحد قادة الإدارة الأهلية السودانية بالجنوب، مهدي حسن، في مقابلة مع «أتر»، إن اللاجئين السودانيين في جنوب السودان واجهوا إجراءات عديدة بعد اندلاع الحرب في السودان، منها ما يتعلق بقانونية الإقامة والحركة والعمل وفرص التجارة والتراخيص، ومنها ما يتصل بتعقيدات اجتماعية واقتصادية، لكن مؤخراً تيسرت تلك الإجراءات كثيراً، الأمر الذي ساهم في خلق مناخ صديق في مخيمات اللجوء والمدن والأرياف، خاصة فيما يخص الانخراط في التجارة والاستثمار.

وأسهم تدفق المتأثرين بالحرب في السودان إلى جنوب السودان في تفاقم الأوضاع الإنسانية، علماً أن معظم مناطق جنوب السودان تفتقر للخدمات الأساسية، ولا

توجد أبسط مقومات الحياة فيها، مما أسهم في تردي الوضع المعيشي وارتفاع نسبة المحتاجين للمساعدات الإنسانية العاجلة.

في المقابل، يواجه اللاجئون الجنوبسودانيون في السودان، والذين فروا جراء اندلاع الحرب في الجنوب 2013، ويبلغ عددهم نحو 800 ألف لاجئ، العديد من المضايقات التي بلغت مستوى «الانتهاكات الجسيمة»، بحسب مرصد حقوق اللاجئين (WRR). وحسب بيانات الأمم المتحدة فإن أكثر من 500 ألف شخص هم جملة العائدين لجنوب السودان بعد اندلاع حرب السودان.

ونقل مرصد حقوق اللاجئين، في بيان في منتصف يوليو المنصرم مضايقات عديدة وقعت بحق اللاجئين من جنوب السودان في مخيمات علقاية؛ رديس (1) وريديس (2)، ومخيم خور بولاية النيل الأبيض؛ تمثلت في تقييد حركة الشباب واحتجازهم بذريعة انتمائهم إلى الدعم السريع، هذا إضافة إلى مضايقات في حق النساء تشمل التحرش الجنسي. وفي أواخر يونيو الماضي، نقلت مصادر إعلامية أن السلطات السودانية في ولاية سنار قد احتجزت ورحلت 14 امرأة وأطفالهن قسراً إلى منطقة جودة الحدودية، كما شهدت ولاية النيل الأبيض حملة اعتقالات واسعة للاجئين الجنوبسودانيين بطرق عنيفة من أماكن متفرقة بالولاية، ولاحقاً رُحِلوا إلى منطقة جودة الحدودية. 



أتر
الأسبوعية

العدد (40)، الخميس، 1 أغسطس 2024م

إرتريا

وحرركات شرق السودان المسلحة:

اللعاب بالبيضة والحجر

فريق أتر



اللوحه من أعمال الفنان: Medo Kagonka

تتجه الأنظار بترقب وقلق كبيرين، لطبيعة الحراك العسكري الذي انتظم شرق السودان، عقب اندلاع الحرب بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع في 15 أبريل 2023. مصدر القلق هو تزايد الاصطفاف القبلي في مظهراته المسلحة، التي وجدت دعماً ومباركة من دولة إرتريا، خاصة مع توسع رقعة الحرب وتجاوزها لمناطق الاشتباكات الأولى، لتصل إلى وسط السودان بعد اجتياح قوات الدعم السريع لولاية الجزيرة وأجزاء من ولاية سنار، واقتربها من ولايات الشرق.

الخطوة التي جاءت مُتزامنة مع حملات تجيش المدنيين، لمواجهة خطر تمدد «المليشيا»، وجدت تأييداً ومساندة من القوات المسلحة. بل ويذهب مراقبون إلى أن تأسيسها كان بمبادرة من الاستخبارات السودانية والإرترية، بعد استشعار الأخيرة خطرَ تمدد الحرب وتأثيرها المحتمل على الأوضاع في الداخل الإرتري.

التسريبات الأولى، عن وجود **معسكرات** تدريب لحركات مسلحة سودانية داخل الأراضي الإرترية، انتشرت بعد شهر من سيطرة قوات الدعم السريع على عاصمة ولاية الجزيرة وانسحاب الجيش، ووصول قواتها إلى تخوم ولاية القضارف في خواتيم ديسمبر 2023.

تلك التسريبات، أكدت على تأسيس حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي والجهة الشعبية للتحرير والعدالة بشرق السودان بقيادة الأمين داؤود، لمعسكرات تدريب عسكري داخل الأراضي الإرترية، بدعم من القوات المسلحة. ولكن واقع الأمر، بحسب مصادر مقربة من الاستخبارات الإرترية، أن إرتريا كانت مهتمة بتسليح التنظيمات القبلية التي لها امتدادات داخل أراضيها، وأنها بدأت في تجميع عناصر من قبيلة البني عامر لتشكيل منهم قوة مسلحة بعيداً عن القوى التقليدية التي كان لها وجود من قبل.

بالفعل، ظهرت إلى السطح حركة عسكرية جديدة أُطلق عليها «قوات تحرير شرق السودان» بقيادة إبراهيم دنيا؛ وهو شخصية معروفة في أوساط ولاية كسلا، كان يعمل في صفوف الشرطة السودانية قبل أن يُهاجر إلى دولة قطر ويعمل بالشرطة القطرية، وعاد إلى السودان بعد اندلاع الحرب.

رعاية إرترية

تحت رعاية إرترية كاملة الدسم، عقدت حركة إبراهيم دنيا أول مؤتمر لها في الفترة من 10 إلى 13 مايو 2024، في معسكرها القريب من قرية تمرات داخل الحدود الإرترية؛ وشكلت فيه الحكومة الإرترية حضوراً قوياً، إلى جانب بعض شخصيات مثلت أحزاباً وحركات مسلحة سودانية، في ظل غياب التمثيل الرسمي للحكومة السودانية. ويقدر عدد «قوات تحرير شرق السودان» بحوالي 2000 مقاتل وتتكون بشكل أساسي من قبيلتي البني عامر والحياب. وقال إبراهيم دنيا في المؤتمر، إن تشكيل الحركة «أتى بعد تزايد انتهاكات طرفي الحرب ولحماية مواطني شرق السودان والدفاع عن الأرض والعرض».

يقول الكاتب والصحفي جمال همد، رئيس تحرير موقع «أدوليس» في حديثه لـ «أتر»، إن إسياس أفورقي دائم القلق من أي تحرك سلمي أو عسكري في شرق السودان حيث الامتدادات الإثنية لبلاده، والامتداد الجغرافي لغرب إرتريا، مشيراً إلى أن شرق السودان مارس دوراً كبيراً في احتضان الثورة الإرترية عبر ثلاثة عقود هي عمر الكفاح المسلح.

ويواصل همد: «إن إسياس حريص على عدم انفلات الأحداث في شرق السودان، ومن أجل ذلك فهو يحتضن الحركات المسلحة تدريباً وتسليحاً، خاصة في ظل التوترات الداخلية بسبب عدم العدالة في توزيع السلطة والثروة في إرتريا»؛ ويضيف أن حصول سكان شرق السودان على حقوقهم السياسية يمثل مصدر قلق دائم لنظام إسياس. يقول همد: «أفورقي يعيش ضمن أجواء الحروب والاضطرابات، وأي هدوء ونضال سلمي يقود إلى أنظمة ديمقراطية يعده خصماً على وجوده».

وقد سبق أن استضافت الحكومة الإرترية المعارضة السودانية في تسعينيات القرن الماضي، وأسست لها معسكرات في شرق السودان كانت منطلقاً لعملياتها

العسكرية ضد نظام الإنقاذ الذي ترأسه عمر البشير قبل سقوطه في أبريل 2019 بعد ثورة ديسمبر. وكانت القوات الإرترية هي قوة الإسناد الفعلية لأي عملية عسكرية لقوات التجمع الوطني الديمقراطي.

مواقف متغيرة

بدأ الموقف الإرتري على تناغم تام مع الحكومة السودانية في بداياته، والتي بدأت التواصل مع القيادة في أسمرا للتعاون من أجل التصدي لتمدد لقوات الدعم السريع تجاه الشرق. وجاء الدعم الإرتري للحكومة السودانية انطلاقاً من مخاوفها على أمنها القومي وحدودها الغربية، وسرعان ما استضافت حركات أخرى إلى جانب «قوات تحرير شرق السودان»، وهي «قوات مؤتمر البجا» بقيادة موسى محمد أحمد، وقوامها من قبيلة الهدندوة و«قوات الأورطة الشرقية» بقيادة الأمين داؤود وقوامها من قبيلة البني عامر، وقوات «الحركة الوطنية للبناء والتنمية» بقيادة محمد طاهر سليمان بيتاي وقواته قوامها من «الجميلاب»، أحد أفرع قبائل البجا التي تتمدد في مناطق همشكوريب وتلكوك المجاورة للحدود مع إرتريا، وله تواصل مستمر مع السلطات الإرترية.

بحسب وكالة سونا للأنباء، فإن الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة، زار منطقة **همشكوريب** مطلع أبريل الماضي، ودعا أهل المنطقة إلى الاستمرار في «التضرع والدعاء لنصرة القوات المسلحة في معركتها ضد المرتزقة والمتمردين».

تقول مصادر مقربة من المخابرات الإرترية، تحدثت لـ «أنر»، إن تحولاً مهماً طرأ على موقف الحكومة الإرترية من الحرب في السودان، وإنها قررت الوقوف على مسافة واحدة من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وإن أولى خطواتها المقبلة هي توحيد قوات التنظيمات الأربعة تحت قيادة واحدة.

وأفادت المصادر، قبل هذا التطور الأخير، بأن قوات الدفاع الإرترية خصصت فرقة عسكرية قوامها خمسة آلاف جندي لتقديم الإسناد، حال تطورت العمليات على الأرض في السودان واقترب قوات الدعم السريع من المناطق الشرقية، وأنها بالفعل أرسلت فصيلة استطلاع متقدمة في وقت سابق، للوقوف على الأوضاع في مناطق الكباري على نهر عطبرة.

مثلت حادثة طرد السلطات الإرترية للقائم بالأعمال في السفارة السودانية بأسمرا، الأسبوع الماضي، حدثاً لافتاً في مسار العلاقات بين البلدين، خاصة في ظل الوضع الإقليمي المتوتر أصلاً. وهي الحادثة التي أقرت بها الخارجية السودانية في وقت لاحق.

ذهبت التأويلات لمذاهب شتى، في ظل صمت أسمرا عن أسباب اتخاذها لهذا القرار المفاجئ. وتوقع بعض المراقبين أن يكون الأمر على صلة بما يتردد عن علاقة حكومة السودان بمقاتلي التيجراي، وانخراطهم في القتال إلى جانب الجيش السوداني في معركته ضد قوات الدعم السريع. وقال آخرون إن الأمر مُتعلّق بفرض السفير رسوماً على السودانيين في إرتريا، في وقت أعفتهم فيه الدولة المستضيفة من أي رسوم، تفاعلاً مع ظروف الحرب في السودان.

لكن الدبلوماسي الإرتري السابق الذي يقيم بباريس، فتحي عثمان، يشير في تعليق على الحادثة في حسابه على فيسبوك، إلى أن هناك تسريبات تفيد بتجنيد الدبلوماسي السوداني لمخبرين للتجسس على تدريبات المجموعات المسلحة في معسكر ساوا بغرب البلاد. ومعسكر ساوا هو معسكر التدريب الرئيس لقوات الدفاع الإرترية. وقال عثمان إن هذا أمر لا تقبل به السلطات الإرترية، وتعدّه تجاوزاً للمهام الدبلوماسية، مشيراً إلى أن العرف والممارسة الدبلوماسية تتطلبان من المبعوث الدبلوماسي مراقبة ورصد أي أنشطة يمكن أن تمثل تهديداً لأمن بلاده، واستدرك: «لكن بالطرق الدبلوماسية».

وجاءت حادثة طرد القائم بالأعمال السوداني وطلب مغادرته لأسمرا في غضون 72 ساعة، في الوقت الذي التقى فيه الرئيس الإرتري إسياس أفورقي قيادات أهلية من شرق السودان تتدرب قواتها داخل الأراضي الإرترية، من بينهم الناظر محمد الأمين ترك ناظر عموم قبائل الهدندوة.

سلاح الشرق والمستقبل

تتزايد المخاوف من تأثيرات الحشد القبلي في تظاهراته العسكرية بشرق السودان، خاصة في المستقبل. يقول المختص في شؤون القرن الإفريقي، خالد محمد طه، لـ

«أتر» إن تعدد التنظيمات وتنوع المقاتلين المنتشرين في شرق السودان الآن، هو جزء من أزمة كبرى تتمثل في انتشار السلاح والتحشيد غير مدروس الأثر، وتجاهل هشاشة البنية الأمنية والترابط الاجتماعي فيما بين المكونات الاجتماعية بولايات شرق السودان الثلاث، والتي قد تتفاقم بوصول عشرات الآلاف من النازحين من ولايات أخرى جراء الحرب.

ويضيف أن «الأزمة ليست فقط في حمل المواطنين للسلاح كوسيلة للحماية أو لدرء أخطار محتملة - بعد ما حدث من استهداف للمدنيين وممتلكاتهم وأعراضهم في الولايات التي دارت فيها الحرب - لكنها تصبح وسيلة خطيرة في حال استخدامها لأغراض التقوي أو التعدي أو فرض الرؤى السياسية أو فرض السيطرة بقوة السلاح»، منبهاً إلى أهمية مراجعة حجم وتسليح وتأثير التشكيلات المسلحة المتعددة والمختلفة في شرق السودان، وهي نحو 18 فصيلاً حتى الآن، الأغلبية منها موالية للقوات المسلحة أو هكذا أعلنت حتى الآن.

في ذات الوقت يقول الناشط السياسي بشرق السودان، خالد محمد نور، إن الحراك المسلح في شرق السودان هو نتيجة حتمية لما يدور الآن، فمعلوم للجميع تعدد الحركات المسلحة بشرق السودان خلال الحرب، وافتتحت أغلبها معسكرات تجنيد وخرّجت مقاتلين.

واستدرك نور: «لكن بالنظر الفاحصة، فإن الحركة التي تتمتع بقبول جيد وقدر على خلق تغيير هي «حركة تحرير شرق السودان» التي نظمت مؤتمرها الأول»، واعتبر أن توصيف الحركة لإفرازات حرب 15 أبريل مدخل جيد للتعامل معها، وقال إن ما ينقصها هو صياغة مشروع سياسي متكامل تبني عليه تحالفاتها وتعديل الحال المقلوب بأسبقية البندقية على المشروع.

وأضاف أن ما يميز هذه الحركة أن القائمين عليها من خارج سياق النادي السياسي القديم الذي تدور في فلكه بقية الحركات الجديدة والقديمة في شرق السودان وأبرز مثال لهم موسى محمد أحمد والأمين داؤود. وأكد على ضرورة العمل السياسي المدني السلمي، مُحذراً من تجاهل السياق الحالي وحالة العسكرة الشاملة التي تضرب البلاد.

لكن جمال همد اعتبر ما يجري نتاجاً لما حدث في دارفور «حيث كانت المطالب شرعية، إلا أن اللاعبين السياسيين والحركات المسلحة انحرفوا بتلك المطالب نحو مصالح لا علاقة لها بشعوب وإثنيات دارفور التي تدفع الثمن غالباً».

وقال إن وجود تلك الحركات سيزيد طين مشكلات الشرق بلة، كما أنها براميل بارود الصراعات القبلية والإثنية التي شهدتها شرق السودان، وأضاف أن هذه الحركات تمثل انقسامات داخل المكون الواحد، وتحمل جينات اضطرابات قبلية ذات طابع عشائري وهذا ما يغذيه إسياس أفورقي.

وفي ذات الاتجاه، حذر خالد طه من أن مسألة سباق التسليح لن توصل إلا لمزيد من السباقات والتناحر مهما بدا موقف تلك التشكيلات موحداً الآن، وقال إن هنالك ضرورة للتسليح لكن ليس على أساس اصطفايات إثنية ومناطقية، بل الضرورة تقتضي الاشتغال الجاد على إيقاف الحرب والعمل على التوصل إلى مشروع وطني سوداني جامع، وحل جميع المشكلات المتصلة بحقوق المواطنة المتساوية، وشأن تداول السلطة، وبناء مؤسسات سلطة الشعب، ووضع أسس عادلة لعقد اجتماعي تحت مظلة دستور ديمقراطي دائم. 



◀ محمد الأمين ترك ومحمد طاهر أوكير برفقة إسياس أفورقي

▼ الأمين داؤود ومحمد طاهر أوكير وإبراهيم دنيا





أتر

العدد (40)، الخميس، 1 أغسطس 2024م

العلاقات السودانية التشادية وتأثير الولاء القبلي في الحرب

فريق أتر



اللوحة من أعمال الفنان: عبادة جابر

مع مرور أكثر من عام على اندلاع الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع منتصف أبريل 2023، تفاقمت أوضاع الملايين من السودانيين في مخيمات اللجوء والنزوح والتشرد، في وقت تتخوف فيه عددٌ من المؤسسات الدولية، ومن بينها الأمم المتحدة من حدوث كارثة إنسانية غير مسبوقة بسبب استمرار الحرب.

وفي وضع جيوسياسي لدولة مترامية الحدود، كان لازماً لاتساع دائرة الحرب لهذه المدة، أن يُسهم في إحداث ردود فعل واسعة النطاق في الدول المجاورة للسودان.

ومن بين تلك الدول كانت تشاد، التي تستضيف في أراضيها أكثر من مليون لاجئ، موزعين في ستة مخيمات على طول الحدود والداخل. وقد شهدت علاقات البلدين صعوداً وهبوطاً طوال تاريخهما المشترك، عزّز من ذلك الهجرات المشتركة وموجات الجفاف التي ضربت الساحل منذ النصف الثاني من القرن العشرين.



توتة 1

وفي لحظة من صفاء العلاقات الدبلوماسية، قررت حكومتا البلدين تأسيس القوات المشتركة السودانية التشادية، وهي وحدات عسكرية جرى إنشاؤها بموجب البروتوكول الأمني والعسكري الموقع بين تشاد والسودان، في منتصف يناير 2010، قوامها 3000 جندي و360 شرطياً، مناصفة بين الدولتين. يعمل أفراد هذه القوات جنباً إلى جنب على طرفي الحدود بين السودان وتشاد، ويبلغ طولها 1350 كلم، وبمعدات تسمح بالتحرك والمراقبة براً وجواً وعلى مدار الساعة. قيادة هذه القوات، وفقاً للبروتوكول، تكون بالتناوب، ستة أشهر لكل دولة. جاء تكوين هذه القوات تتويجاً لاتفاقيات ومحاولات صلح بين الدولتين إثر توتر وقطع العلاقات بينهما، بعد تعرّض عواصم البلدين لهجوم مسلح في مطلع ومنتصف 2010. قبل أشهر من اندلاع الحرب بين القوات المسلحة والدعم السريع، كان

البرهان قد زار إنجمينا، وبحث مع رئيسها «الحاجة المُلحة إلى تعزيز القدرة التشغيلية للقوات المشتركة التشادية والسودانية، لمواجهة التحديات الأمنية التي تتكرّر أكثر فأكثر في المنطقة الحدودية بين البلدين، كما ناقشت الزيارة زيادة أعداد قوات الدعم السريع في المناطق الحدودية. واتفق الطرفان على نشر قوات سودانية تشادية على طول الحدود المشتركة بولاية غرب دارفور. ووفقاً للبروتوكول، فإن مهام القوات هي بسط الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية وإعادة الحركة عبر الحدود إلى طبيعتها.

ورغم العلاقات المُتجذرة والتداخل الثقافي والعمق التاريخي والاجتماعي بين البلدين، وأواصر التصاهر والقبائل المشتركة، دخل البلدان في أزمة دبلوماسية حادة وصلت إلى مرحلة تبادل الاتهامات وطرد بعض أفراد البعثات الدبلوماسية غير المرغوب فيهم، وذلك على خلفية **اتهام الخرطوم لأنجمينا** بفتح أراضيها ومطاراتها لاستقبال الإمداد العسكري المُقدّم لقوات الدعم السريع من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة، بجانب فتح مستشفيات لعلاج المصابين من عناصرها، بينما نفت تشاد تلك التهم.

وذكر تقرير نيويورك تايمز الأمريكية المنشور في سبتمبر 2023، أن دولة الإمارات تدير تحت غطاء مساعدة اللاجئين السودانيين، عملية سرية لدعم قوات الدعم السريع بأسلحة من ضمنها طائرات دون طيار، كما تعمل على علاج المقاتلين المصابين، ونقل الحالات الأكثر خطورة جوّاً إلى أحد مستشفياتها العسكرية.

وبحسب التقرير، فإن صور الأقمار الصناعية قد كشفت عن وجود مركز عمليات الدعم في مطار ومستشفى، يقعان في بلدة أم جرس التشادية على بعد حوالي 30 ميلاً من الحدود مع السودان، حيث تهبط طائرات إماراتية.

نفى **وزير خارجية تشاد** محمد صالح النضيف، في لقاء مع قناة «الجزيرة مباشر» تلك التهم، قائلاً إن تشاد أكثر الدول تأثراً بالحرب في السودان، والشعب التشادي يشعر، بمرارة، بمأساة اللاجئين والمشردين والنازحين السودانيين.

وأضاف النضيف، أن الوضع في السودان مؤلم، واصفاً اتهامات اصطفاة بلاده مع الدعم السريع بغير الواقعية، لكون تشاد أول دولة سعت إلى تقرب وجهات النظر بين رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان ونائبه وقتها الفريق أول محمد حمدان دقلو «حميدي»، قائلاً: «قدمنا لهما دعوة لزيارة أنجمينا قبل اندلاع الاشتباكات»، ولغت إلى أن الطرفين واقفاً على الوساطة التشادية، لكن الحرب بدأت قبل انخراط الطرفين في المفاوضات.

وقال النضيف إن جميع الاتهامات ضد حكومة بلاده راجت في وسائل التواصل الاجتماعي، ولم تُقدم لهم الحكومة السودانية أي اتهامات رسمية عبر الطرق الدبلوماسية المعروفة، الأمر الذي رد عليه وزير الخارجية السودانية، مؤكداً «أن الدعم التشادي للدعم السريع أوضح من شمس النهار، ويشمل تخصيص مطاري أم جرس وأبشي لاستقبال الرحلات الجوية التي تنقل الأسلحة والعتاد العسكري».

ويربط بين السودان وتشاد شريط حدودي طوله أكثر من 1350 كلم وتعيش حوله 30 قبيلة مشتركة. ويشترك وزير الخارجية التشادي محمد صالح النضيف، وقائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو، في انتمائهما إلى قبيلة الرزيقات «عشيرة الماهرية».

وتحدث النضيف عن تورط السودان في دعم الحركات المعارضة التشادية، مؤكداً أن لديهم الدلائل على تورط السودان في دعم المعارضة التشادية، ومحاولات نقل الحرب إلى تشاد.

وفي ديسمبر من العام 2023م، أخبرت الخارجية التشادية نظيرتها السودانية بإبعاد أربعة دبلوماسيين سودانيين من أراضيها خلال 72 ساعة، واتخذت الخطوات الإجراء ذاته في مواجهة إنجمينا.

وتواجه السلطات السودانية، اتهامات بفتح معسكرات للمعارضة التشادية داخل أراضيها، في مدينة الدبة بالولاية الشمالية، وبرئاسة عثمان دليو شقيق المعارض التشادي يحيى دليو، الذي قُتل في اشتباكات داخل مدينة أنجمينا الشهر الماضي.

وقالت مصادر أمنية محدثة لـ «أتر»، إن السلطات السودانية وافقت على مقترح حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي، بفتح معسكرات للمعارضة التشادية تحت غطاء الحركات المسلحة. وأشارت المصادر إلى أن ضباطاً من الجيش السوداني وحاكم إقليم دارفور، انخرطوا في اجتماعات مكثفة، وتوافقوا على اختيار عثمان دليو قائداً لها

وظهر عثمان دليو في مقطع فيديو وسط عناصر من حركة تحرير السودان جناح مناوي، عقب مقتل شقيقه، وهدد بالتأثر. وذكرت المصادر أن عثمان دليو قد انخرط في تحالف عسكري مع رئيس حركة تحرير السودان مني أركو مناوي.

لكن وزير المالية السوداني دكتور جبريل ابراهيم، ورئيس حركة العدل والمساواة، استهجن تلك الأنباء، وقال في نهاية مارس الماضي، إن الحديث المنشور عن فتح معسكرات للمعارضة التشادية في مدينة الدبة بالولاية الشمالية محض تلفيق أريد به دفع الحكومة التشادية للدخول المباشر إلى جانب قوات الدعم السريع. وأكد جبريل أن الحكومة السودانية، لم تُفكر في أمر من هذا القبيل، «ولو أرادت ذلك لفعلت وسائل بعيدة عن الأسماء المحشورة في التلفيق عن عمد».

وتصاعدت التوترات بين البلدين في أعقاب اتهامات أطلقها مساعد القائد العام للجيش السوداني وعضو مجلس السيادة ياسر العطا نوفمبر المنصرم، اتهم فيها تشاد بفتح مطاراتها لنقل دعم إماراتي بالسلاح والذخيرة لصالح قوات الدعم السريع

وقد أكدت تقارير عديدة اتهامات الجيش للإمارات بدعم قوات الدعم السريع عبر الأراضي التشادية، من ضمنها تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بشأن السودان، إذ قال التقرير إن الإمارات بانخراطها في عمليات نقل الأسلحة إلى إقليم دارفور، قد انتهكت حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ ما يقرب من عقدين من الزمان، في عام 2004.

من جانبها، طالبت تشاد الحكومة السودانية بالاعتذار عن التصريحات التي أطلقها ياسر العطا وإلا ستتخذ الإجراء المناسب، لكن وزير الخارجية السوداني علي الصادق شدد وقتها على رفض تقديم أي اعتذار، وقال إنهم سلموا تشاد ما يُثبت صحة تلك التصريحات.

رغم الجهود المضنية التي تقوم بها بعض الجهات من أجل التهدئة بين البلدين، إلا أن خروج بعض الحركات المسلحة في السودان، مثل حركة العدل والمساواة التي يقودها الدكتور جبريل إبراهيم وحركة تحرير السودان جناح مني أركو مناوي عن موقفها المحايد المُعلن عند بدء الحرب، وانحيازها للجيش، زاد من تدهور العلاقة بين البلدين أكثر، وتبودلت الاتهامات على أعلى مستوى من قادة البلدين.

وينحدر قادة الحركات المسلحة المساندة للجيش «جبريل، ومناوي» من قبيلة الزغاوة التي ينحدر منها الرئيس التشادي محمد إدريس ديبي.

وتشهد العلاقة بين جبريل ومناوي والرئيس التشادي رغم ما يجمع بينهما من صلات قبيلية توتراً كبيراً، بسبب ما يُقال عن وجود تسهيلات لوجستية تقدمها تشاد لقوات الدعم السريع.

لكن الشريط الحدودي الطويل بين البلدين يُصعّبُ من عملية مراقبة التحركات العسكرية بين البلدين كما يلفت أستاذ العلوم السياسية بالجامعات السودانية الدكتور مصطفى الجميل، في حديثه لـ «أتر»، مؤكداً تأثر البلدين سلباً أو إيجاباً بأي صراع مسلح أو تغيير سياسي في أيهما، ومذكراً بالأدوار التي مارسها السودان، في تغيير أنظمة الحكم في تشاد لا سيما، في حقبة حسين حبري وإدريس ديبي، إذ تتوجه أصابع الاتهام لأنظمة الحكم بالسودان في دعم عشرات الحركات المعارضة للحكم في تشاد.

ويعزو الصحفي والمحلل السياسي التشادي أبوبكر محمد عبد السلام، الاتهامات بين البلدين، إلى ما وصفه بسوء التفاهم، بسبب الخطابات المُعقّلة لمسار الدبلوماسية، معتبراً أن تشاد اتخذت موقف الحياد بين الطرفين المتحاربين، وسَعَت لأن تكون وسيطاً بينهما، لكن بسبب الخطابات الأخيرة من حكومة السودان وقادة الجيش، ورفع سقف الاتهامات ردت الحكومة التشادية ودحضت التهم. 



الأسبوعية
Atar

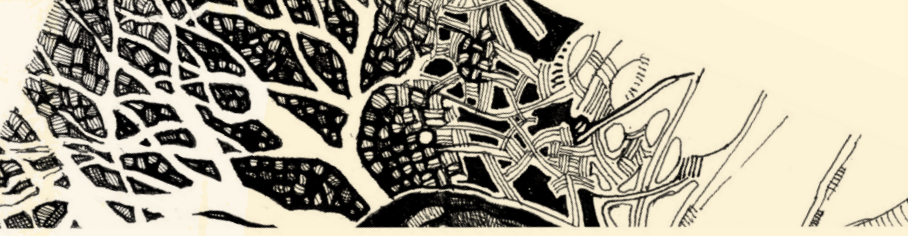
العدد (40)، الخميس، 1 أغسطس 2024م

كاذقلي: توقف العمليات الزراعية يهدد المواطنين بالجوع
عطبرة: بضائع أصحاب الأكشاك تضيع تحت عجلات اللوَدَرَات ولا تعويض
كسلا: أمطار غزيرة تزيد طين النزوح بللاً

دفتر أحوال السودان

يوميات يسجلها مراسلو ومراسلات شبكة أتر





كادقلي:

توقف العمليات الزراعية يهدد المواطنين بالجوع

مراسل أتر

وضع كارثي على المستوى الإنساني في مدينة كادقلي، أطفال تتراوح أعمارهم بين سنتين وأربع سنوات، يتسولون بحثاً عن الطعام في سوق المدينة قرب المخازن والمحلات التجارية. والبيوت خالية مما يسد الرمق.

وحدها القوات النظامية بمختلف تشكيلاتها، هي التي تنتظم رواتبها، بينما تتفاقم مأساة الأسر التي ليس من أفرادها من ينتمون إلى القوات النظامية، فلا دخل أو معيل.

كحال مثيلاتها من ولايات السودان الحرب، تعيش ولاية جنوب كردفان بمحلياتها التسع عشرة ظروفاً سيئة في ما يتعلق بمعاش الناس وأمنهم. وازدادت وتيرة النزاع بين أطراف الحرب، محيلة حياة السكان والنازحين إلى جحيم في الولاية قاطبة. ويسوء الوضع أكثر في مدينة كادقلي حاضرة الولاية خاصة، فمذ يونيو من العام الماضي اندلعت المعارك في الريف الشرقي للولاية، وقد نزحت بسببها عديد من الأسر متخذة من المدينة وجهة آمنة. نتيجة لذلك افتُتح أحد عشر مركز إيواء، أكبرها من حيث عدد الأسر مركز الميناء البري للإيواء، إضافة إلى النازحين الموجودين قبلاً بالمدينة نتيجة للصراع القبلي الذي اندلع في أكتوبر 2022 بمحلية لقاوة غرب كردفان، إذ اضطر حوالي 36 ألفاً للنزوح منها بحسب **التحديث الإنساني للسودان** الصادر حينها عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة.

في ظل عدم اهتمام حكومة الولاية بقضايا واحتياجات المواطنين، وصمت الجهات والمنظمات الدولية، جرى تفعيل غرفة طوارئ المدينة، بتكاتف أهلي وبمجهودات ذاتية ومن بعض أبناء مدينة بخارج البلاد، وأنشئ مطبخ في مستشفى كادقلي التعليمي، وآخر في مستشفى الأطفال.

وبحسب غرفة طوارئ كادقلي، تعمل المستشفيات بنسبة 50%، ولا تُوقر جميع الأدوية التي يحتاج إليها المرضى، خصوصاً أدوية الأمراض المزمنة، والأدوية المتوفرة في الصيدليات بالمدينة باهظة الثمن. ورغم عمل المستشفيات والتأمين الصحي بالمدينة، لكن لا يملك المواطنون ثمن الدواء نتيجة للضائقة الاقتصادية التي يُعانون منها بسبب عدم صرف الدولة رواتب العاملين لأكثر من ثلاثة عشر شهراً، وفقدان كثيرين وظائفهم والانحسار الكبير في المساحات الزراعية. ونتيجة لإغلاق الطريق الرابط بين مع ولاية شمال كردفان (طريق كادقلي - الأبيض) تدخل المساعدات الإنسانية والإمداد الدوائي عبر دولة جنوب السودان.

وتأتي جميع البضائع إلى المدينة عبر دولة جنوب السودان من سوق النعام، الذي تجري فيه المعاملات فيه بحسب التجار بالدولار الأمريكي، نتيجة لتغير سعر الصرف على نحو متسارع. أثر هذا بدوره على أوضاع السكان واحتياجاتهم، إذ تشهد أسواق المدينة ومحلاتها التجارية غلاءً شديداً، مما انعكس بطبيعة الحال القوة الشرائية، فبحسب عديد من التجار بالسوق فإن معدل الشراء منخفض جداً.

الصفة والكمية	السعر بالجنيه السوداني
ملوه الذرة المطحونة	10.000
كيلو السكر	5.000
رطل الزيت	2.500
كيس الرغيف «10 أرغفة»	2.500
كيلو العدس	5.000
ملوة البصل	10.000
كيلو اللحم العجالي	4.000
ملوة الويكة	14.000
ملوة اللوبيا	16.000

توقفت جل العمليات الزراعية في المشاريع الكبيرة نتيجة العجز عن توفير الوقود اللازم والارتفاع الكبير في أسعاره، إذ بلغ سعر جركانة الجاز مائة ألف جنيه سوداني، وهو ما جعل إمكانية الزراعة تقتصر على المقتدرين مالياً فقط، واكتفى البقية بزراعة مساحات صغيرة «جبراكة» قرب منازلهم محاولين الاستفادة من فصل الخريف وهطول الأمطار. وعلى الرغم من إعلان حكومة الولاية عن مبادرة بتكوين لجنة تستهدف مساعدة السكان على الزراعة، إلا أنها بحسب مواطنين مجرد دعاية إعلانية فقط، لن يكتب لها الاستمرار والنجاح، إضافة إلى أن الأوضاع الأمنية بسبب الحرب لن تسمح بزراعة مساحات كبيرة، وسوف تكون الرقعة الزراعية محصورة في أماكن محددة. 



عطبرة: بضائع أصحاب الأكشاك تضيق تحت عجلات اللودرات ولا تعويض

مراسل أتر

لم يكن لدى الباعة الجائلين وأصحاب الأكشاك أو (الفريشة)، وبائعات الشاي والقهوة، بالخرطوم والمدن التي وصلت إليها الحرب نصيب من الاطمئنان، لا في أيام السلم ولا في أزمنة الحرب، وقد انتقل أغلبهم إلى ولايات آمنة لمواصلة الكفاح من أجل لقمة العيش ومقاومة الظروف المعيشية الصعبة في عموم السودان.

وبعد سقوط ولاية الجزيرة في أيدي الدعم السريع، بدأت تنتشر روايات على وسائل التواصل الاجتماعي، عن أن أغلب الباعة وأصحاب الدرداقات لم يكونوا سوى أحصنة طروادة وخلايا نائمة للدعم السريع داخل مدينة عطبرة، كانت بانتظار ساعة الصفر.

في عطبرة، لا توجد أي أدلة على صدق هذه الروايات، ولم يصدر عن جهة رسمية ما يشير إلى أنه قد جرى القبض على بائع متجول وبحوزته سلاح أو وجود قنابل داخل السوق. ومع ذلك ترضخ الجهات الأمنية إلى تلك الضغوط والقصص المزيفة على وسائل التواصل، وتقوم بحملات ضخمة لإزالة أكشاك العماري والوجبات الخفيفة وصوالين الحلاقة الصغيرة، وجميعها نشأت أساساً قبل اندلاع الحرب.

أجرت السلطات في مدينة عطبرة خلال الأسبوع الماضي، حملة حطّمت فيها جميع الأكشاك، خاصة بموقف مواصلات الدامر. وقادت تلك الحملات جهات أمنية

مختلفة من الشرطة والأمن والجيش، ولم يسلم من الهدم حتى المصلى الخاص الذي يستخدمه سائقو الحافلات والمواطنون لأداء الصلاة والوقاية من أشعة الشمس الحارقة.

أحد المتضررين من الإزالة يدعى «حامد»، وقد وصل إلى عطبرة من أم درمان في شهر أغسطس 2023، وأنشأ كشكاً صغيراً لبيع المواد الاستهلاكية البسيطة مثل الصابون والسكر والشاي، تحدث إلى «أتر» قائلاً: «حين لم أجد موقعاً للإيجار داخل السوق قررت الذهاب إلى المحلية واستخرجت تصديقا بمبلغ 175 ألف جنيه لكشك صغير في موقف مواصلات الدامر».

بدأ العمل يمضي على ما يرام من غير أي مضايقات، مع الانتظام في دفع الرسوم المختلفة لهيئة الصحة والنفايات والعوائد، لكن ذلك لم يدم طويلاً. يقول حامد: «فوجئنا بإنذار الجميع شفهيًا بالإزالة ولم تُمنح سوى نصف ساعة فقط لكي يحمل كل صاحب كشك جميع معروضاته».

يشير «حامد» إلى أن ذلك قد حدث أيضاً في ميناء عطبرة البري ومناطق سيدون وأبو حمد من قبل. «شعر أغلب الباعة بالخوف، ولم يكن هنالك إيمان للتفاوض معهم، ولو حاول أي صاحب كشك التحدث أو الاعتراض يجري التعامل معه بعنف قد يصل إلى الضرب».

«ح. ص» يعمل بائعاً للثلج قبل أن يمتلئ المكان بالباعة، فقد انتقل في العام 2004 من الفاو شرق ولاية سنار إلى مدينة عطبرة. يقول: «وصلت القوة وطالبتنا بإغلاق المحلات فقط ولم يسمح لنا بنقل أي متعلقات».

يروي «ح. ص» أن بداخل الكشك الخاص به أكثر من 60 لوح ثلج جرى تحطيمها تماماً، وسعر اللوح منها يعادل 6.500 جنيه.

صان «ح. ص» الكشك من جديد بمبلغ 400 ألف جنيه وعاد إلى العمل مرة أخرى في المكان ذاته، لكنه فقد أغلب زبائنه وأضحى معدل البيع أقل مما كان.

لم يجد الباعة في المحلية إجابة على الأمر، وكان ردها أن أمر الإزالة لم يصدر منها ونفت علاقتها بالأمر، ولم يكن هناك أمر قضائي ولا حضور من أية جهة سوى قوات من الجيش والشرطة والأمن. وحتى اللحظة لا يعرف حامد ومجموعة من زملائه أصحاب الأكشاك من سيعرضهم عن ما فقدوه مع وعد من المحلية بذلك، مع أنهم لم يُسجلوا أو يُحصروا ويبدو واضحاً أن أملاكهم وبضائعهم البسيطة ضاعت تحت عجلات اللودر الضخمة.

يقول «حامد» إن غالبية المتضررين من أبناء دارفور مع وجود قلة من عطبرة وقرى متاخمة لها.

لم يتوقف أثر حملة الإزالة هذه على الباعة، بل امتد إلى جزء من المصلى الذي يتكون من مساحة صغيرة، ويستخدمه السائقون في الخط وأصحاب الدكاكين الثابتة المجاورة للموقف ومعهم الركاب لأداء الفرائض.

«علي»، وهو سائق مركبة عامة، يقول إن السائقين تضرروا أيضاً من إزالة الأكشاك، لأنها كانت تقدم لهم خدمات تحويل الرصيد أو شحن الهواتف المحمولة، إضافة إلى بعض المطاعم الصغيرة التي يتناولون فيها وجباتهم الخفيفة من سندوتشات وعصائر. وجرى أيضاً هدم استراحة السائقين وبها بعض أزيار الماء تسقي عطش العابرين بلا استثناء. 



كسلا:

أمطار غزيرة تزيد طين النزوح بلاً

مراسل أتر

هرباً من جحيم الحرب ووعثائها تتكالب على وافدي مراكز الإيواء في ولاية كسلا شرقي السودان مختلف صنوف المحن، إذ يواجهون تهديداً إنسانياً بلغ بهم حد فقدان الخيام التي تأويهم ومعظم الاحتياجات اليومية اللازمة للحد الأدنى للعيش. ومنذ مطلع فصل الخريف تشهد الولاية ازدياداً ملحوظاً نتيجة للتغيرات المناخية.

في صبيحة الجمعة، 26 يوليو، بدأ هطول الأمطار بغزارة وصفها السكان المحليون بأنها الأشد منذ أعوام مضت بالمدينة، وهي التي تشهد عاماً تلو الآخر فيضان النهر الأشهر القاش الذي ينتصف المدينة، وينبع من أواسط المرتفعات الإترية.

وانشدت غرفة طوارئ شباب كسلا عبر منصاتها الرسمية يوم الجمعة الماضي المواطنين والمتطوعين والجهات الرسمية والمنظمات، الإسراع بمد مراكز الإيواء بمعدات شفت المياه، وشهدت ازدحاماً مؤخراً بعد موجة النزوح الثالثة جراء الأحداث الأخيرة في ولاية سنار بكل من سنجة والدندر والسوكي. وبلغ عدد الأسر الوافدة إلى مركز ايواء المدرسة الصناعية كسلا وحدها زهاء الـ 300 أسرة .

ورغم تزايد أعداد الوافدين ما زالت المراكز تستقبل مزيداً منهم، إلا أن المنظمات

العاملة تحاول توفير الحد الأدنى من الإعانات، وتصل من جمعية الهلال الأحمر والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وكذلك من المنظمات السودانية، مثل منظمة صدقات، والمبادرات الطوعية المحلية، مثل لجنة طوارئ شباب كسلا، وتجمع شباب الثانويات وعدد من المتطوعين.

وألقت الفيضانات والسيول بآثارها على المدينة قاطبة، حيث **تأثرت** 1.708 منازل، مما أثر على 9.106 شخصاً. أما في ريف غرب كسلا، فقد تضررت 192 منزلاً وأثر ذلك على 1.072 شخصاً. وفي ريف أروما، تعرض 135 منزلاً للدمار، مما أثر على 690 شخصاً وأسفر عن إصابة 7 أشخاص ووفاة 3 آخرين. بينما في ريف كسلا، تضرر 62 منزلاً، مما أثر على 325 شخصاً وأسفر عن وفاة 5 أشخاص. وفقاً لدائرة **الأرصاد الجوية في كسلا**، سجلت المدينة 118 ملم من الأمطار، و74 ملم في محلية غرب كسلا، و95 ملم في مستوطنة ود شريفي، وهي من بين أعلى كميات الأمطار المسجلة منذ سنوات عديدة. هذه الفيضانات تشكل تحدياً كبيراً لسكان المنطقة وتستدعي تدخلاً عاجلاً من الجهات المعنية. 



النسبة Atar

العدد (40)، الخميس، 1 أغسطس 2024م

من سنجة والقضارف، 23 - 25 يوليو 2024

إعداد: ملاذ عماد

أصوات تحت الحصار



”طيب بالنسبة للكهرباء والمويه، حالياً ما متوفرات، لأنو في لحظة دخول الدعم السريع، وهم داخلين بضربوا الدانات في كل مكان وضربوا أعمدة الضغط العالي ووقعت الأسلاك كلها، ودا كان سبب في إنو الكهرباء تقطع في سنار والدامزين برضو.

من لحظة دخول الدعم السريع كل الأسواق الصغيرة والكبيرة انتهت وأسي حالياً في سنجة مافي سوق فاتح أو فيهو حياة (السوق الشعبي، سوق ليبيا، سوق ام دفسو، والسوق الكبير).

مافي حالياً في سنجة لا عربات لا مواصلات لا ركشة ولا حتى تكاتك صغيرة، والحركة بالرجلين بس، وكل العربات الجات من مدني بسبب الحرب والعربات الأصلا موجودة في المدينة انتهت.

المستشفيات أول أماكن استُهدفت، أول ما دخلوا سنجة. المستشفى التعليمي أو الحكومي هو قريب للفرقة 17 مشاة، ودا أول مكان دخلوهو وكسروا الحاجات، وفي برضو مستشفى الشرطة ومستشفى خاص اسمو فيرست كير برضو دخلوهو، بالإضافة للمراكز الصحية، وفي ناس اتحبست في المستشفيات دي لحظة الضربة، وفي ناس قدروا يطلعو بصعوبة، والناس الما قدروا ديل ما معروف وضعهم شنو للآن.

التعامل حالياً بين المواطنين والقوات حتى من قبل دخول الدعم السريع هو تعامل السمع والطاعة، وبعد دخول الدعامه الوضع بقى

أكعب، لأنو للأمانة الطريقة التعامل بيها الدعم السريع دي أكثر طريقة ما أخلاقية لدرجة ما ممكن زول يتخيلها، أقل نظرة أو رد ما سليم بالنسبة ليهم طوالي إنت اتوقع نفسك ميت، عشان كذا التعامل برضوخ فيهو حفظ للحق في الحياة.

لمن الدعم السريع جاء داخل فعلاً كان في (خلايا نائمة)، لأنو مع أول صوت ضرب في ناس طلّعوا أسلحتهم وقالوا إنهم تابعين للدعم السريع، وقبل ما يصلوا وسط المدينة زاتو الضرب بقى مسموع من الأربعة جهات، حتى في حلتنا نحن ناس كتار بنعرفهم معرفة شخصية طلّعوا منتمين للدعم السريع، دا خلاف مجموعة الناس البسرقوا وبنهبوا برضو انضموا للدعامة الوقت داك.

مافي أي شكل من أشكال الدولة، حالياً القانون الحاكم في سنجة هو قانون الغابة، القوي يحكم الضعيف، والوضع الأمني ماشي متدهور أكثر تحت أي لحظة بتفتش، تحت أي لحظة ممكن تتم مداهمتك، وفي ناس ماتوا بكميات كبيرة شديد جوا البيوت وفي الشوارع، وطبعا مافي شبكات تواصل أو إنترنت، زين و mtng واقفين تماماً، سوداني بتجي وتختفي وضعيفة شديد إلا زول يطلع برا المدينة، لكن حالياً الدعامة جابوا ستارلينك في السوق الشعبي، الناس لما طلعت من سنجة شغالة بيهو ٤٤.

سنجة والقضارف، 23 يوليو 2024

”لحدي قبل الأحداث دي بيوم أو يومين الوضع كان عادي جداً، والناس متحركة، الموظف موظف، والعامل عامل، والشغال في السوق شغال، بكل أريحية، بغض النظر عن الأخبار البتجي ومشاكل غرب سنار.

الدعم السريع دا دخل سنجة بالعصر تحديداً الساعة ما بين 3:00-3:30 بالضبط، وفي نفس اليوم دا من الصباح الناس ماشة عادي وعائشة، لكن في توتر لأنو من الساعة 11 ظهر بدينا نسمع أخبار عن إنو الدعامة داخلين سنجة، والقوات بتاعتهم كانت في جبل مويا لمن جات 12 ظهر في منطقة اسمها القويزات في غرب سنجة عرفنا من الناس الفياها إنو في قوات دعم سريع جاتهم، واتواصلت مع زميلي ساكن المنطقة ديك وسألتو من الحاصل، قال لي في دعامة دخلوا لكن ما كتار، وهي قوات متحركة ما وقفت في منطقتهم بس، بعد المكاملة طلعت من الحي حقنا الأنا ساكن فيه (حي الدرجة) وقلت أشوف الحركة في الشارع والوضع كيف على أساس إنو أعرف أتصرف وأطلع كيف لو وصلونا. أول ما وصلت الشارع بتاع المرور السريع لقيت في نازحين جايين طالعين بعرباتهم أو مواصلات وغيرها، ديل طلعا بس بسبب الخوف، لحدي الوقت دا الدعامة ما دخلوا كل القرى، وفجأة العصر لمن جاء الضرب بدا لدرجة ما قدرت أرجع البيت بسهولة، وأنا راجع الدانات بتقع، وقعت في بيوت وفي ناس، وكان حاجة بشعة، وبقيت ماشي جنب الحيطه بس عشان أصل البيت، لمن وصلت بس لملت حاجاتي وكلمت أمي وأخواتي إننا حنطلع، عندنا عربية صغيرة ركبتهم فيها وساقهم أخوي الأكبر مني بس طلعا كدا ليهم دقائق شفت عربات الدعم السريع والمواتر حقتهم داخله الحلة، وشفت عربية جيش هاربة، الناس ديل أول شي عملوهو فتشوا عربات المدنيين، أي عربية في بيت قاعدة بشيلوها وأنا بقيت ما عندي طريقة طلوع ومعاي أخوي أصغر مني، الوضع بقى صعب لأنو الدعامة عملوا ارتكازات في كل الشوارع وشغالين تدوين، ومافي أي اشتباكات مع الجيش، الدعامة براهيم بس بضربوا في السلاح وبفكوا في الدانات.

بعد نص ساعة وصلونا وكسروا باب البيت ودخلوا، أنا طلعت ليهم وخليت أخوي ومعاها نسوان وأطفال من الحلة دخلناهم البيت يحتموا بيهو، أنا طلعت ليهم على أساس إنو لازم زول يتكلم معاهم، أول ما طلعت ليهم فكوا طلقة بتاعت كلاش في الأرض وقالوا لي إنت عسكري الطلقة دي الجايها هنا شنو، طلع لنا الأسلحة عندك،

والسلاح لسه موجه لي في راسي، وأنا لمدة ساعة بقنع فيهم إني طالب ومعاي بطاقة بثبت كدا، وأنا ما عسكري، ما اقتنعوا، ساعة كاملة بقولوا لي «قوم واقعد اعمل أرنب نط، وصفا وانتباه»، لمن خلصوا من الحاجة دي في عمارة جنبنا قالوا لي أرح افتح البيت دا، وانا قلت ليهم يا جماعة دا ما بيتنا كسروهو بالكلاش، وعملوا كدا في كل البيوت وفي نفس الوقت شالوا تلفوني وتلفون أخوي، وأثناء ما تلفوني معاهم اتصل بي صاحبي وهم ردوا عليهو سألوهو (الزول دا أبلدة ولا لا)، وصاحبي رد ياني طالب، نفس الرد الأنا قلتو، والحاجة دي شفعت لي الوقت داك، أول ما عرفوا إني صادق في كلامي للأمانة رجعوا لي تلفوني مباشرة، وكان كلامهم إنو نحن حالياً بنتكلم معاكم بس، لكن الجايين بعدنا قصدهم الدعامة التانيين ما حيخلوا ليكم شي أبدأ، وفعلأً دا الحصل، الدعامة الجوا في البداية شالوا العربات والتلفونات لكن البعدهم خربوا أي شي، ونهبوا الأسواق وحرقوا أي شي قدامهم، دا غير الانتهاكات الإنسانية حصلت.

المغرب لمن جا الوضع بقى كارثي وكلهم بدوا يدخلوا البيوت ويكسروها، أنا وأخوي جهزنا شنطة واحدة، وقلنا نطلع بأي طريقة وتلبنا في البيت الورانا عشان نطلع، وأول ما نطينا الحيطه لبيت الورانا هم دخلوهو، واضطرينا نجدع الشنطة ونرجع بيتنا وحرفياً، بعد خمسة دقائق دخلوا بيتنا نحن، ومشينا السطوح ونحن فوق بقينا سامعين صوت كسّير الأبواب والقرزاز ونبذ بصوت عالي، إنو نحن ما حنخليكم وحنحرقكم جوا بيوتكم، لأنكم كلكم شغالين في الجيش ومستنفرين وعندكم أسلحة، ونحن بس راقيدين لا صوت لا حركة لا أي شي، على أساس إنو نحمي نفسنا وما يعرفونا، وبعداك ننزل تحت، لكن ما طلوعا، نحن بقينا من المغرب لحدي 3 صباحاً لا حركة لا كلام لا أي شي في راس البيت، وعرفنا إنو لو الشمس طلعت وشافونا نحن فوق حيضربونا رصاص طوالي، وقلنا أحسن ننط من سطوح بيتنا لبيت الجيران، وفعلأً مشينا بيت ثاني لكن زي الساعة 4:00 عصر الطيران بدا يضرب داخل المدينة، ضربوا براميل كثيرة جداً، جزو منها في البيوت، وفي ناس ماتت والدعامة حايمين عادي ونايمين في الشوارع الطيران ما ضربهم،

أغلب الضرب حق الطيارة كان في البيوت وبصورة عشوائية، وطبعاً ما نجينا من الدعامة لأنو ونحن طالعين لاقونا مجموعة ثانية منهم شالوا مننا التلفونات والقروش ما فضل لنا إلا الهدوم.

طلعنا بدون ما ندخل بشوارع المدينة، لأنو الدعامة منتشرين شديد، مشينا بشارع خلا والمسافة دي طويلة شديد مشينا برجلينا لحدي ما وصلنا قرية اسمها قشيش، ومنها مشينا مواصلين قريب 11 ساعة، وفي نص الطريق لاقينا شباب خففوا علينا لأنو طلع حصل ليهم نفس الحصول لنا وبقوا سند لنا في باقي رحلة نزوحنا، ووصلنا لحدي حته اسمها الصابوناي، ولقينا في بيت بكا دخلناهو طوالي لأنو كنا جعانين وعطشانين وما بنعرف الناس، بعد أكلنا في بيت البكا اتحركنا على المراكب أو (المعدية) عشان نمشي الشرق لأنو الوقت داك الدعامة استلموا الكوبري كلو وأحسن نعدي بالبحر، وبعد المركب مشينا زي 3 ساعات عشان نصل لمحل المواصلات، ركبنا تكتك ودانا لحدي ود العيس، ولحظة وصولنا بقت في مسيرات بتضرب في الحته، والحمد لله لقينا دفار متحرك ركبناهو ووصلنا لحدي الدندر، وبعد وصلنا الدندر بالليل وللأسف أول شي شفتو في الدندر إنو في عربات جيش منسحبة عربية عربية، أول مرة طلعت العربات العادية بعداك العربية الغيها المدفع وسألت أقرب ارتكاز جيش لي، إنو الحاصل شنو، قالوا لي بس «الدعوات الدعوات»، بعدها أنا ما اطمنت أبداً، ولاقيت زول ولد جيرانا في الجيش سألتو قال لي: نحن جاتنا تعليمات إننا ننسحب للقضارف، بعدها فوراً مشينا على الكوبري والزحمة ما طبيعية في أكثر من ٦ مسارات للعربات والكوبري أصلاً بكّي مسار واحد بس، وأكد ما حنتطر دا كلو نزلنا مشينا برجلينا قطعنا الكوبري بعداك لقينا حافلة ناسها ساقونا معاهم في راس الحافلة لحدي الحوالة قبل القضارف وطوال رحلتنا لحدي القضارف نحن لا أكل لا شراب لا راحة 🚗.

نشرة أسعار

إعداد: عبد الرحمن مغلّ و محمد الكامل

ما زال الجنيه السوداني مستمراً في تدهوره، إذ بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي في تداولات السوق السوداء في السودان 2.700 جنيهاً للشراء، و 2.750 جنيهاً للبيع.

يُعدّ فهم الفروقات في الأسعار وتحليل تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية أمراً بالغ الأهمية، إن لم يكن حتمياً، لتحقيق استيعاب أعمق للدناميكيات الاقتصادية في السودان، لينير لنا الطريق لوضع سياسات تنمية حقيقية على أساس دقيق وشامل، وللتعرف على التحديات التي تواجه البلاد خصوصاً خلال فترة الحرب، من عمليات إنتاج وتوزيع في الأسواق المحلية. جرى اختبار مجموعة من المنتجات الأساسية التي تلعب دوراً مهماً في حياة الناس، ونطمح من خلال استعراضنا لأسعارها الوصول إلى بيانات بإمكانها المساهمة في تزويدنا برؤى مفيدة تركز على تحسين الحياة اليومية للمواطنين وتعزيز استقرارهم الاقتصادي.

بورسودان	الفاشر	شندي	كوستي	دنقلا	الأبيض	سنار	حلفا	القضارف	أقل سعر للمنتج	أعلى سعر للمنتج	متوسط سعر المنتج
18000.00	10000.00	2200.00	4500.00	16000.00	5000.00	1562.50	1500.00	1200.00	1200.00	18000.00	6662.50
1300.00	10000.00	2550.00	4000.00	12000.00	16000.00	1800.00	1800.00	1600.00	1300.00	16000.00	5672.22
1700.00	9000.00	2000.00	4000.00	20000.00	4000.00	2800.00	3000.00	1600.00	1600.00	20000.00	5344.44
2000.00	1500.00	2200.00	2200.00	1900.00	600.00	2500.00	2200.00	1900.00	600.00	2500.00	1888.89
40000.00	130000.00	25000.00	115000.00	35000.00	10000.00	100000.00	50000.00	10000.00	10000.00	130000.00	57222.22
12000.00	7000.00	10000.00	9000.00	8000.00	4800.00	8000.00	11000.00	14000.00	4800.00	14000.00	9311.11
15000.00	9000.00	14000.00	12000.00	10000.00	6000.00	10000.00	14000.00	16000.00	6000.00	16000.00	11777.78
800.00	800.00	800.00	650.00	600.00	1000.00	500.00	500.00	650.00	500.00	1000.00	666.67
3250.00	1500.00	3000.00	2000.00	2500.00	1000.00	3000.00	1000.00	3500.00	1000.00	3500.00	2305.56
6000.00	6500.00	5500.00	8000.00	5000.00	6000.00	5000.00	5000.00	6000.00	5000.00	8000.00	5888.89
1500.00	1800.00	1500.00	2000.00	1000.00	1600.00	1200.00	1000.00	1600.00	1000.00	2000.00	1466.67
1000.00	1000.00	600.00	1000.00	600.00	1000.00	800.00	800.00	700.00	600.00	1000.00	833.33
300.00	600.00	400.00	400.00	400.00	400.00	400.00	400.00	500.00	300.00	600.00	422.22
1600.00	7000.00	1800.00	2000.00	2000.00	3000.00	1800.00	1500.00	2000.00	1500.00	7000.00	2522.22

دعوة إلى المصورين والمصورّات: شاركونا قصصكم بالصور



تتطلّع مجلة «أتر» الأسبوعية، التي تصدر عن مركز «سودان فاكٲس»، للتعاون مع مصوّرين موهوبين داخل السودان لتوثيق الحياة اليومية للسودانيين بكلّ تنوّعها. نبحث عن صور تعكس واقع الناس، آمالهم، تحدّياتهم، وقصصهم الملهمة. ونحن مهتمون بـ صور تتوافق مع سياستنا التحريرية وبمعايير جودة عالية. تتطلّع هيئة تحرير شبكة «أتر» بمنصّاتها المختلفة إلى العمل مع المصورّين والمصورّات وفق برنامج عمل يُعلن عن تفاصيله لاحقاً. 

ماذا نقدم؟

نشر صوركم:

سننشر صوركم على صفحات مجلة "أتر" رفقة مقالاتنا وقصصنا وعلى الموقع الإلكتروني.

التعريف بكم:

سنذكر اسمك كمصوّر/ة حيثما نشرنا إحدى صورك.

مكافأة مالية:

سندفّع لك مكافأة مالية عن كلّ صورة تُنشر في المجلة.

كيف تشاركون؟

يُرجى إرسال مجموعة من صوركم عالية الجودة إلى البريد الإلكتروني التالي:

atar@sudanfacts.org

مع ذكر اسمك الكامل ومعلومات الاتصال بك.

انضموا إلينا في رحلتنا
لرواية قصص السودان
من خلال الصور!



مجلة تصدر أسبوعياً عن
مركز سودان فاكس للصحافة



نعمل على السودان،
من كل مكان

لاستلام نسخة (pdf) من المجلة أسبوعياً

على البريد الإلكتروني،
الرجاء مراسلتنا مرة واحدة على:
atar@sudanfacts.org

على WhatsApp أو Signal،
الرجاء إرسال رسالة تحوي كلمة «أتر» أو «Atar» في التطبيق على
الرقم:
+254115438212

للانضمام إلى شبكة مراسلي أتر في السودان الرجاء مراسلتنا على:
correspondent@sudanfacts.org



[@atarnetwork](https://www.atarnetwork.org)